

ماهر الشريف*

البحث في تاريخ فلسطين

الإسلامي وأسئلته

تغطي هذه الدراسة التاريخ الفلسطيني منذ الفتح العربي الإسلامي حتى نهاية العصر المملوكي، وتركز، بصورة خاصة، على المشكلات التي يواجهها الباحثون في تاريخ فلسطين الإسلامي، وعلى بعض الأسئلة التي تطرح نفسها عليهم، من دون الاستفاضة في سرد فصول هذا التاريخ ووقائعه.

مشكلات كتابة تاريخ فلسطين في صدر الإسلام

يرى إبراهيم بيضون، في دراسته: "مصادر القرنين الأول والثاني للهجرة: مقارنة نقدية"، أنه لم يكن للتاريخ "كيانية خاصة" في القرن الأول الهجري، فما كان يُروى في صدر الإسلام "لم يكن تاريخاً، وإنما عبارة عن أخبار متناثرة تناقلها أبناء الصحابة عن آبائهم، بدءاً من ولادة الرسول ونشأته"، ثم كانت مرحلة جمع الأحاديث وتوثيقها، تليها مرحلة الاهتمام بحياة الرسول اليومية، وهو ما اتفق عليه بـ "السيرة"، التي

يواجه

الباحثون في تاريخ فلسطين الإسلامي، ثلاث مشكلات: الأولى، أن أحداث صدر الإسلام دُوّنت بعد فترة طويلة من حدوثها، وذلك بعد أن استقاهها المدوّنون من الرواة، الأمر الذي أدى إلى بروز تباين بين الأخباريين الذين دُوّنوها؛ الثانية، قلة المعلومات عن فلسطين، وهو ما يفرض على الباحث المعني أن يبحث عن هذه المعلومات القليلة في عدد كبير من المصادر المتنوعة؛ الثالثة، تداخل المعلومات عن فلسطين في المعلومات عن بقية أجزاء بلاد الشام، وخصوصاً أن فلسطين كانت تشكل جنداً من أجناد الشام في تلك المرحلة الإسلامية من تاريخها.

* باحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

وتتناقض. ثم تتعاقب الأزمنة، فيروي اللاحق عن السابق، وينقل الخلف عن السلف، وقد يسهو عن السماع، أو ينسى عند الرواية، أو يخطئ في النقل. وقد يضيف أحياناً، عن عمد، بعض ما يظن أنه ينفع في التأثير في السامعين أو القارئین، فتزداد بذلك رقعة الاختلاف بين الروايات.³

ويتطرق الباحث هاني أبو الرب، في كتابه: "تاريخ فلسطين في صدر الإسلام"، إلى المشكلة المتمثلة في قلة المعلومات الخاصة بفلسطين، فيذكر أنه واجه في أثناء دراسته هذا الموضوع "نوع المصادر وتشتت المعلومات في بطونها على شكل شذرات متناثرة لا يربطها رابط في أغلب الأحيان... هذا فضلاً عن الخلاف الكبير بين المصادر حول حدود جند فلسطين والمناطق التابعة له، وشخ المعلومات عن بعض جوانب الموضوع." ويضيف أن هناك عدة موضوعات في تاريخ فلسطين في الحقبة التي عالجها "لم تنل حظاً كافياً من الدراسة من قبل، مثل الحياة الاجتماعية وبعض جوانب الحياة الإدارية، ودور أهلها في الحياة العامة، وخاصة الجانب الفكري"، الأمر الذي فرض عليه "الاعتماد على مصادر متنوعة، عربية وبيزنطية وسريانية وإنجليزية وعبرية."⁴

أمّا الباحث سليمان البدور، مؤلف كتاب "فلسطين في العهد الأموي"، فيشير، في تناوله المشكلة نفسها، إلى أن الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى الحياة الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية في عهد بني أمية "تعرضت لبلاد الشام بصورة عامة، ولم تتعرض لفلسطين بشكل مستقل إلاّ لمأماً، ودون أي قدر من التفصيل"، وأن ندرة المعلومات عن فلسطين تعود إلى أن فلسطين "بقيت بعد الفتح منطقة هادئة سياسياً، ولم تكن منطلقاً لأية جماعات عرقية أو حركات سياسية أو دينية ذات

"بدأت عملياً مع عروة ابن الزبير (ت ٩٥هـ)، وانتهت عملياً مع ابن اسحق (ت ١٥١هـ)." وقد شكلت السيرة التي كتبها هذا الأخير، والتي اعتمد عليها مصنفو القرون اللاحقة وكتّابها، "منعطفاً في التحول من الحديث إلى التاريخ"، ويكمن تميّزه "في تكامل سيرته، من آدم حتى وفاة الرسول، وفي ثقافته الإسلامية المعمقة، الأمر الذي مكّنه من الربط بين السيرة والتاريخ." بيد أن الذاكرة لم يكن في وسعها - كما يتابع بيضون - "للحاق بالأحداث المتوالية لحركة الفتوح الواسعة، الأمر الذي جعل الرواية تعاني من الفجوات، وبخاصة فيما يتصل بحركة المجتمع، ثقافة واقتصاداً واتجاهات فكرية."⁵

وبعد أن يأخذ بيضون على الأخباريين وعلى المصنفين، الذين دونوا الأخبار كما وصلت إليهم، افتقادهم "الحس النقدي"، وغياب "حياديتهم"، يطرح، في دراسته المذكورة، سؤالاً مهماً، وهو: "إلى أي حد يمكن الوثوق بتلك الأخبار التي ظلت الرواية الشفوية تمثل حيزاً من مصادرها في ذلك الحين؟"، مجيباً عليه بقوله إن مصادر القرنين الأول والثاني للهجرة "مُثلت محطة تأسيسية في التاريخ الإسلامي"، لا يمكن للمؤرخ المعاصر تجاهلها، شرط أن يقرأها "قراءة نقدية، تنخل الخبر ولا تنقاد له، وترى إلى التاريخ علماً يقوم على السببية"، وذلك عبر محاولات متتابعة "لا تكفّ عن مراودة الحقيقة التاريخية التي تراكم ذاتها عبر الأجيال."⁶

ويتوقف ناصر الدين الأسد بالتفصيل، في بحثه المعنون "وقعة أجنادين: دراسة تحليلية للمصادر والروايات"، عند مشكلة كتابة تاريخ المرحلة التي سبقت عصر التدوين، فيشير إلى أن الأحداث التي شهدتها تلك المرحلة لم تصل إلى المؤرخين مدوّنة، وإنما وصلتهم من الرواة. وكانت الروايات بالتالي "تتعدد، وتختلف، وقد تتباعد

موافق للمنطق العلمي، على أن يستقي هذه المعلومات - كما يؤكد إحسان عباس - من المصادر المتوافرة كافة. فعلاوة على كتب الفتوح والمغازي، وكتب التاريخ العام أو الحوليات، وكتب الحديث والسيرة وتراجم الصحابة، فإن عليه أن يرجع إلى كتب الأموال والخراج، وإلى كتب الجغرافيا والأدب، وإلى النقوش والنقود، كما يتعين عليه - عندما تتوفر له الفرصة لذلك - أن يرجع إلى المصادر غير العربية، كالمصادر اليونانية والبيزنطية والسريانية.^٧

ماذا كان موقف العرب

المسيحيين من الفتح؟

تمحورت الإشكالية الأولى التي واجهها الباحثون في التاريخ الإسلامي لبلاد الشام، وضمنها فلسطين، حول طبيعة الموقف الذي وقفه العرب المسيحيون من الفتح العربي - الإسلامي لبلاد الشام.

فمن المعروف أن بلاد الشام شهدت، قبل الفتح العربي - الإسلامي بزمان طويل، هجرة قبائل عربية عديدة من شبه الجزيرة العربية إليها، تمكنت من تأسيس ممالك قوية، مثل مملكة الأنباط وعاصمتها مدينة بترا، ومملكة تدمر التي استغلت، بقيادة ملكتها زنوبيا، ضعف الإمبراطورية الرومانية فاستولت على مصر وعلى قسم كبير من آسيا الصغرى، ومملكة الحيرة التي قامت في شمال الجزيرة تحت حماية الفرس، ومملكة غسان التي سادت في بادية الشام، بإقرار الرومان.

وكان عرب بلاد الشام في البداية وثنيين، ثم تعرضوا لحملة تنصير واسعة النطاق، وخصوصاً بعد أن اعتنقت الدولة الرومانية الديانة المسيحية رسمياً. وقد أطلق على القبائل العربية التي سكنت

ارتباط بالصراع على السلطة"، وإلى أن المؤرخين الذين تصدّوا لتاريخ الدولة الأموية "وجّهوا جل اهتمامهم للأحداث السياسية في أقاليم الدولة العربية، ولم يأتوا على ذكر أية مظاهر أخرى اقتصادية أو اجتماعية إلا من حيث ارتباطها بهذه الأحداث."^٨

ويجمل خليل عثمانة، في مقدمة كتابه، "فلسطين في خمسة قرون: من الفتح الإسلامي حتى الغزو الفرنسي (٦٣٤ - ١٠٩٩)"، هذه المشكلات كلها، فيكتب: "لم تكن كتابة تاريخ فلسطين في الحقبة التي تغطيها الدراسة بالمهمة السهلة. فالمعلومات ذات الصلة بهذا القطر قليلة أصلاً، وهي على قلتها لا تتوفر في مصدر واحد، أو حتى في صنف واحد من المصادر. ولا بد للباحث عن هذه المعلومات من أن يجول في ميادين شتى متصيّداً لها ضمن الرواية التاريخية والحوليات، أو ضمن الرواية الأدبية أو الجغرافية، من دون أن يغفل كتب النوادر ودواوين الشعر، وكتب الفضائل والسير والتراجم، ومجاميع الحديث وكتب الفقه." ويضيف: "ليس هذا فحسب، فإن جزءاً مهماً من المعلومات التي قد يوفق الباحث في العثور عليها، سواء كانت متصلة بفلسطين كولاية سياسية، أو كانت متصلة بأهلها أو بمجتمعها أو باقتصادها، نجده في الغالب مختلطاً بالمعلومات الخاصة بإقليم الشام أو بأهله أو بمجتمعهم أو باقتصادهم عامة... وقد تختلط الأمور أكثر فأكثر نتيجة اختلاط المصطلح الجغرافي نفسه؛ فبعض الروايات يسمي فلسطين الشام، بل يطلق هذا الاسم على مدينة الرملة تحديداً في بعض الأحيان."^٩

وأمام هذا الواقع، يتعين على الباحث المعني أن يضع المعلومات كلها بعضها في مقابلة بعض، ثم يختار منها ما هو

بلاد الشام وأطراف الحجاز، واعتنق بعضها المسيحية، أسماء متعددة عند قيام الفتوحات الإسلامية مثل "المتنصرة، ونصارى العرب وروم العرب".^٨

وبحسب لطفي يحيى، فإن العرب المسيحيين استقبلوا الفتح بقدر كبير من التجاوب "الذي جاء نتيجة للتوافق الكبير في التكوين الثقافي بين أهل الشام من جهة، وبين الفاتحين الذين جاؤوا من شبه الجزيرة العربية من جهة أخرى". فقد كان دور الأنباط - كما يتابع - كبيراً في تقريب التكوين الثقافي بين المنطقتين، إذ أقاموا دولتهم على امتداد أرضي يضم جزءاً من كل من المنطقتين، وعلى هذا الامتداد ساد قدر كبير من الاستقرار الذي يتيح الفرصة للاندماج الثقافي. "ومن ناحية أخرى، فقد ساعد على تقريب التكوين الثقافي بين المنطقتين "تداخل عدد من العبادات والممارسات الدينية" بينهما، ومن مظاهرها "عبادة آلهة واحدة هي اللات، تظهر عبادتها في ثلاث مناطق متتالية بين بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية"، والاشترار "في ممارسة ظاهرة الطواف بأماكن العبادة".^٩ وفي الاتجاه نفسه تقريباً، يُقدّر خليل عثمان أن كثيرين من المسيحيين اعتنقوا الإسلام منذ بدايات الفتح الإسلامي لأرض فلسطين، "وارتدوا عن مسيحيتهم والتحقوا بجيوش الغزو؛ ومع أن اعتناق الإسلام "لم يأت عن إكراه من جانب المسلمين"، إلا إن إسلام بعض المسيحيين العرب "لم يأت دائماً عن رضا وقناعة، وإنما أملت المصالح المادية البحتة".^{١٠}

بيد أن باحثين آخرين، مثل نبيه عاقل وإحسان عباس، يرفضون المقولة التي سادت في بعض الكتابات من أن سوء الإدارة البيزنطية، من جهة، والخلاف بين المذهب اليعقوبي لمسيحي سورية، المؤمن

بالطبيعة الواحدة للمسيح، وبين مذهب بيزنطة الأورثوذكسي المؤمن بالطبيعتين، من جهة أخرى، "سهلاً مهمة الفاتحين العرب، وبصورة خاصة فتح دمشق والقدس". فبينما يشير نبيه عاقل إلى أن العرب الفاتحين "لاقوا مقاومة ضارية من سكان هذه المدن" الذين لم يستسلموا "إلا بعد أن وجدوا أن لا قبل لهم بالاستمرار في المقاومة"،^{١١} يعتقد إحسان عباس أنه لم يكن من الطبيعي أن ينحاز العرب المسيحيون إلى جانب العرب الفاتحين منذ اللحظة الأولى "لأن حقيقة الأمور لم تكن قد اتضحت لهم"، لكن سرعان ما تبين لهم من سلوك العرب النموذجي في الفتح وحسن معاملتهم للناس "أن هؤلاء القادمين أقرب إليهم من الروم، وأنهم سيجدون في ظلهم حرية دينية لا يجدونها لدى الروم"، وذلك بعد أن ثبت لهم "أن تمسكهم بمبدأ الطبيعة الواحدة يعني إيجاد حاجز من التفاهم بينهم وبين كنيسة بيزنطة الأورثوذكسية".^{١٢}

أمّا محمد عبد القادر خريسات، فيرى أن انتصارات العرب المسلمين الحاسمة ساعدت على حدوث تحول في مواقف القبائل العربية "المتنصرة"، إذ جاء انتصار المسلمين في معركة أجنادين "ليغيّر من مواقف القبائل المتنصرة ويجعلها تتخذ موقفين: الوقوف إلى جانب المسلمين، ووقوف بعض القبائل على الحياد". وفي فلسطين بالذات، حيث مواطن لخم وجذام، "لم تُبدِ هذه القبائل مقاومة تُذكر، فقد تم فتح المدن الفلسطينية كغزة وسبسطية ونابلس واللد وعمواس وبيت جبرين ويافا، صلحاً بأن أعطوا الأمان على أنفسهم ومنازلهم، والجزية على رقابهم، والخراج على أرضهم".^{١٣} ولم تكن المسيحية راسخة بين هذه القبائل جميعها، الأمر الذي "سهّل سرعة اعتناق غالبيتهم للإسلام"، وهو ما تؤكد ظاهرة "أن أكثر

جهد في بادية الشام.^{١٦} ومع أن الإمبراطور البيزنطي هرقل، الذي اعتلى العرش في سنة ٦١٠ م، تمكن من استعادة بلاد الشام من الساسانيين في سنة ٦٢٨ م، إلا أن هذه البلاد شهدت، عشية الفتح، عدداً من الفتن، واشتد الصراع المذهبي فيها بين السكان المحليين اليعاقبة وبين عمال بيزنطة الملكانيين، الذين "كان شغلهم الشاغل هو فرض المزيد من الضرائب على الأهالي، وجمع المال بشتى الطرق لإرساله إلى خزائن الإمبراطورية في القسطنطينية".^{١٧}

غموض سير الفتوحات في

فلسطين وبلاد الشام

يكتنف الغموض العمليات الحربية الكبرى التي قام بها العرب المسلمون في بلاد الشام، فإلى جانب ندرة المعلومات عنها في المصادر العربية، برز اختلاف واضح بين الأخباريين حول تحديد تواريخ وقوعها، وهو ما نلمسه، على سبيل المثال، في التأريخ لمعركة اليرموك التي كانت من المعارك الفاصلة في تاريخ الإسلام. إذ ذهب فريق من الأخباريين إلى أن تلك المعركة وقعت في سنة ١٣ هـ في عهد أبو بكر، ويمثل هذا الفريق الطبري، بينما ذهب فريق آخر منهم إلى أنها وقعت في سنة ١٥ هـ في عهد عمر بن الخطاب، ويمثله ابن اسحق والواقدي وخليفة بن خياط والبلاذري وابن عساکر.^{١٨} ويقدّر بعض الباحثين أن محاولات فتح بلاد الشام بدأت منذ السنة الخامسة للهجرة، وذلك عندما حاول الرسول، بعد أن وطّد نفوذه في الحجاز، وإلى حد ما في أغلب مناطق شبه الجزيرة العربية، أن "يمد سلطان دولته على الجماعات القبلية المقيمة في شمال الحجاز وجنوب سورية".^{١٩} ويُعتقد أن الرسول قام، منذ السنة السادسة

القبائل التي أظهرت حماسة للنصرانية ومقاومة للفاتحين، وهم الغساسنة، كان لا يزال في نفوسهم شيء من الوثنية.^{١٤}

إشكالية الفتح العربي

الإسلامي لبلاد الشام

يرى إحسان عباس أن الفتوحات الإسلامية عامة، وفتوحات بلاد الشام خاصة، تطرح أمام المؤرخ قضية في صورة مشكلة ذات حدّين: "لماذا قام العرب - في لحظة معينة من التاريخ - بسلسلة من الأعمال الحربية عُرفت باسم الفتوحات، أي ما هي الحوافز التي دفعت بهم إلى البدء بتلك الأعمال؟ ولماذا كان النجاح الذي أحرزوه فيها نجاحاً فذاً يكاد يكون منقطع النظير؟" وبعد أن يلاحظ أن موقف المفسرين لهذه الظاهرة انقسم بين من يرجع الفتوحات إلى أسباب دينية، وبين من يرجعها إلى أسباب اقتصادية، قدّر، من جهته، أن اجتماع العنصرين الديني والاقتصادي، "على نحو متوازن متعاقد في الربط بين الآخرة والدنيا"، ضمنا نجاح الفتوحات، فضلاً عن استفادة العرب المسلمين من وقوع الدولتين الكبيرتين، فارس وبيزنطة، في حالة ضعف وإنهاك في تلك الفترة.^{١٥}

فقد أدّى اجتياح سورية من طرف الساسانيين في سنة ٦١١ م، ووصولهم إلى مصر في سنة ٦١٧ م، وبقاؤهم مدة عقد أو أكثر، إلى "هزّ السيادة البيزنطية على سورية هزة عنيفة"، كما أن الاحتلال الساساني "حطّم ولا شك الكثير من التنظيمات والتسويات التي كانت تميّز الحكم البيزنطي، إذ قضى على مملكة الغساسنة، وهذا بدوره قضى على التحالفات القبلية التي كانت الدولة البيزنطية قد سعت إلى تحقيقها بكل

وبقي خالد بن الوليد على رأس جيوش المسلمين التي قاتلت الروم في بلاد الشام إلى أن أقدم عمر بن الخطاب، بعد توليه الخلافة، على عزله عن إمارة جيوش الشام، وأحلّ محله أبو عبيدة بن الجراح. ولا يُعرف بدقة تاريخ عزل خالد بن الوليد، وما إذا كان ذلك في أثناء مسير الجيوش الإسلامية إلى دمشق، أم في أثناء حصارها لها، أم بعد فتحها، كما لا يُعرف بدقة أسباب تنحية عمر بن الخطاب له، وما إذا كان ذلك يعود إلى خشية الخليفة منه، أم لسعي خالد لأن يتولى علي بن أبي طالب الخلافة بعد وفاة الرسول، أم لغير هذا وذاك من الأسباب.^{٢٤}

وبغض النظر عن الاختلاف بين الأخباريين بشأن سنة وقوع معركة اليرموك، فإنه يُروى أن تلك المعركة انتهت بهزيمة مروعة للبيزنطيين، وأن عمرو بن العاص نجح في فتح نابلس وسبسطية واللد وعمواس وبيت جبرين ويافا ومرج عيون وعكا، التي "أقرت جميعها بالجزية والخراج، وكان ذلك في سنة ١٦هـ/٦٣٧م.^{٢٥} وبقيت من فلسطين ثلاث مدن هي القدس وقيسارية وعسقلان، وقد نجح المسلمون في فتحها، بعد حصار طويل لها، لتصبح فلسطين كلها، منذ سنة ٢٣هـ/٦٤٤م، تحت السيادة العربية الإسلامية.^{٢٦}

وكانت فلسطين تضم عناصر سكانية متعددة من العرب - الذين كانوا يشكلون أغلبية سكانها - والروم والفرس والزننج واليهود والسامرة. وقد تحوّل عدد كبير من أفراد القبائل العربية التي كانت تدين بالنصرانية، إلى الإسلام، ثم "انضافت إليهم بعد الفتح جموع قبلية عربية أخرى حملت الإسلام معها.^{٢٧} وإلى جانب العرب المسلمين، كان هناك فئة ثانية من السكان هي "فئة الموالي، أو المسلمين من غير العرب، ومعظمهم من الأراميين والسريان

للهجرة، بإرسال رسله إلى المناطق المجاورة للحجاز، وضمنها القبائل المنتصرة في بلاد الشام، وخصوصاً الغساسنة، لإقناعها باعتماد الإسلام، وحقق، إلى حد ما، الهدف المبتغى من إرسالهم، إذ جاءت إلى المدينة، في السنة التاسعة للهجرة، "وفود من جذام وبلبي وقضاة وعذرة وتنوخ وكتب وغسان والقيين ولخم وبهراء معلنة إسلامها.^{٢٨}

وعلى الرغم من هذا القصور، تمكن بعض الباحثين من بناء رواية تاريخية لسير الفتوحات في فلسطين على النحو التالي: بعد وفاة الرسول وقيام ما سُمي حركة الردة، عانت خلافة أبو بكر (١١ - ١٣هـ/٦٣٢ - ٦٣٤م) أزمة داخلية خطيرة شجعت عرب جنوب الشام على العودة إلى ما كانوا عليه من ولاء لبيزنطة التي كانت لا تزال القوة السياسية والعسكرية في الشام.^{٢٩} فقام أبو بكر، بعد أن قمع "حركة الردة"، بتوجيه جيوشه، في مطلع سنة ١٣هـ/٦٣٤م، لفتح بلاد الشام، وكانت أول مدينة سورية يفتحها المسلمون في عهده هي مدينة بصرى. وبعد فتحها الذي تمّ في ربيع الأول ١٣هـ، واصل خالد بن الوليد، على رأس جيش المسلمين، سيره من بصرى إلى العربة في فلسطين، ومنها إلى أجنادين - وهي موقع بين الرملة وبيت جبرين - حيث التقى عمرو بن العاص الذي كان يواجه تجمعا كبيرا للجيوش البيزنطية، وجرت هناك معركة صارت تُعرف باسم "يوم أجنادين".^{٣٠} وقد دُحر الجيش الرومي في تلك المعركة التي قررت مصير فلسطين، ما عدا بعض المدن الكبيرة كغزة والقدس وقيسارية. وبعد معركة أجنادين وقعت معركة فحل، وتقع على مسافة ١٢ كيلومتراً إلى الجنوب الشرقي من بيسان، عبر الأردن إلى الشرق، و"جرت في شهر ذي القعدة ١٣هـ/يناير [كانون الثاني] ٦٣٥م.^{٣١}

نفسه إلى أن مؤرخي الإسلام ساقوا "قدراً كبيراً" من الروايات المتضاربة عن تاريخ زيارة الخليفة عمر للقدس، إذ أورد بعضهم أنها تمت في سنة ١٦هـ/٦٣٧م، بينما أورد آخرون أنها جرت في سنة ١٧هـ/٦٣٨م.^{٢١} وبغض النظر عن هذا الاختلاف في الروايات، فإنه يُرجح أن يكون الخليفة عمر بن الخطاب قد خرج من المدينة قاصداً الجابية، إحدى قرى حوران، وأن وفود أهل القدس جاءته طالبة الأمان والصلح على يديه، فوافقهم وكتب لهم عهداً بذلك، ثم دخل مدينة القدس وتسلم مفتاحها من زعيم المسيحيين الروحي البطريرك صفرونيوس. وبعد أن أقام في القدس لبعض الوقت، قرر العودة إلى المدينة في الحجاز.^{٢٢}

ما هي طبيعة عهد الصلح؟

يتميز الفتح العربي الإسلامي لبلاد الشام بكثرة عهد الصلح. ومع أن العهد كان يُعقد لكل مدينة على انفراد، إلا إن نصوصها جاءت متقاربة. وكانت تلك العهود تُعقد في زمن الفتوح عندما يتراضى الفريقان على الصلح بشروط معينة: المسلمون الفاتحون، من ناحية، وسكان البلد المفتوح، من ناحية أخرى. أما شروط الصلح، فإما أن يقترحها أهل الجانب المفتوح على المسلمين، وإما أن يقررها المسلمون عليهم، وإما أن يشترك الاثنان في تحديدها كما حدث في صلح القدس.^{٢٣}

ونظراً إلى أن الطابع المسيحي كان هو الغالب على أهل المدن المفتوحة، فقد "شمل الأمان، بعد ذكر الأنفس والأموال، ذكر الكنائس والبيع". وفي صلح إيلياء [القدس]، ذُكرت "الصلبان"، إلى جانب الكنائس والبيع، فضلاً عن عدم الهدم والسكن، "ولا يُنتقص منها ولا من حيزها"،

الذين أسلموا، كما كان هناك قلة من اليهود "يعيشون مشتتين في بعض المدن باستثناء بيت المقدس"، وقلّة من السامرة "الذين كانوا يقيمون في نابلس".^{٢٤}

كيف تمت عملية فتح القدس؟

أدى الاختلاف في روايات الأخباريين، بشأن فتح مدينة القدس، إلى بروز خلاف بين المؤرخين المعاصرين لدى سردهم وقائع عملية الفتح تلك، وشروط الصلح التي أعقبها. فبحسب نبيه عاقل، تفردت مدينة القدس عن بقية المدن الشامية في أنها، على الرغم من الحصار الطويل الذي خضعت له والذي استمر أربعة أشهر لم يتوقف خلالها القتال، "رفضت أن تصالح إلا إذا كان متولي عقد الصلح هو عمر بن الخطاب نفسه"، ومرد ذلك قد يكون "ما كان لمدينة القدس من مكانة متميزة لمركزها الديني الهام، الأمر الذي جعل أهلها يحرصون على ضمانه بعقد يتولاه الخليفة بالذات".^{٢٥} بيد أن خليل عثمانة يخالف هذا الرأي، رافضاً ربط زيارة الخليفة عمر بشرط اشتراطه بطريرك القدس صفرونيوس على القائد العربي المسلم الذي كان يحاصر المدينة، "وفحواه أن يحضر خليفة المسلمين بشخصه إلى القدس كي يتسلم مفاتيح المدينة". فالمعطيات الميدانية، العسكرية والسياسية، على أرض القدس لم تكن - في نظره - تمكّن البطريرك "من التشدد واشتراط الشروط على خصم يحرز الانتصار تلو الانتصار". وليس حرص البطريرك ورعيته على أن يكون الخليفة هو "الضامن" لتنفيذ معاهدة الصلح مع المسلمين، إلا لكونه بات "الحامي البديل" لسكان المدينة المسيحيين، بعد أن "غاب الحامي الأصيل" لها، ممثلاً في الإمبراطور البيزنطي.^{٢٦} ويشير عثمانة

وهذا "ينفي الاستثناء الذي حدث في بعض المدن الأخرى بأخذ جزء من الكنيسة وجعله مسجداً".^{٣٤}

وبحسب زكريا القضاة، فقد تعددت

النصوص التي وردت عن صلح بيت المقدس، والذي عُرف بـ "العهد العمرية"، وظهر بينها اختلافات كثيرة "بحيث لا يمكن الركون إلى أي نص منها على أنه النص الأصلي الذي وضعه عمر وأشهد عليه، وإن كان يمكن الوثوق بأن الصلح قد تم على الأمان للأمن والأموال والدين مقابل إعطاء الجزية، وهذا هو الخط الذي سارت عليه المعاهدات الإسلامية بشكل عام مع أهل الكتاب".^{٣٥} أمّا خليل عثمانة، فيعتبر أن محمد بن جرير الطبري "انفرد"، دون غيره من مؤرخي الإسلام، بتسجيل "النص الكامل" لصلح بيت المقدس، وأورد جميع "تفصيلاته"، وهو ما توافقه عليه الباحثة وداود القاضي التي تورد النص التالي لـ "العهد العمرية"، استناداً إلى الطبري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان.

أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمتها وبريئتها وسائر ملتها، أنه لا تُسكن كنائسهم ولا تُهدم، ولا يُنتقص منها ولا من حيزها، ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكرهون على دينهم، ولا يُضار أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود، وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن، وعليهم أن يُخرجوا منها الروم واللصوص، فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه

وماله حتى يبلغوا مأمَنهم، ومن أقام منهم فهو آمن، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم، ويخلى بيَعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمَنهم... وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا ما عليهم من الجزية.

شهد على ذلك خالد بن الوليد،

وعمر بن العاص، وعبد الرحمن

بن عوف، ومعاوية بن أبي سفيان.

وكتب وحضر سنة خمس عشرة.^{٣٦}

بيد أن إحسان عباس يستبعد أن يحمل هذا العهد تاريخ ١٥هـ، لأن هذا التاريخ "لا يتفق وقدم عمر إلى الجابية، ثم رحلته إلى القدس، بأي حال". وهو إذ يشير إلى أن في عهد عمر من البنود المميزة "ما يمكن أن يتخذ دليلاً على موثوقيته"، يلحظ أن تلك البنود نفسها "قد تحيطه بشيء من الشك أيضاً".^{٣٧}

أمّا البند في "العهد العمرية" الذي

أثار نقاشاً بين المؤرخين المعاصرين،

فهو المتعلق بمنع اليهود من السكن في

القدس. فبينما رأى خليل عثمانة في هذا

البند مؤشراً إلى "هشاشة" الرأي الذي صدر

عن بعض الباحثين، فحواه أن يهود بلاد

الشام أدوا دوراً "في التحضير لإنجاز وثيقة

الصلح بين الخليفة عمر وصُفرونيوس"^{٣٨}،

قدّر نبيه عاقل أن اليهود وجدوا في الفتح

الإسلامي للمدن الشامية التي كانوا يعيشون

فيها كأقليات "متنفساً لهم، فأيدوا الفتح

ليتخلصوا من اضطهاد الغالبية النصرانية

التي كانت تؤيدها وتعتدها السلطة

البنفقات التي كانت تترتب على بيت المال، فمن أهمها كان "العطاء، ورواتب الموظفين، وما كان يُنفق في المصالح والمرافق العامة، ومن أجل حفظ الأمن وشراء الأسلحة والعتاد للجيش، وما كان ينفقه الخليفة على نفسه وحاشيته".^{٤٣}

وكانت قيمة الجزية، التي يُعتقد أنها عُرفت منذ عهد الرسول، في البدء "ديناراً وجريب طعام (حنطة، زيت)"، ثم ازدادت قيمتها. وعندما رفض بعض العرب المسيحيين دفع الجزية "أنفة"، اضطر عمر بن الخطاب "إلى أن يفرض صدقة مضاعفة على بعض القبائل المنتصرة بدلاً من الجزية".^{٤٣} وبحسب خماش، كان ديوان الخراج يسجل مساحات الأراضي، ويحدد خراجها "وفقاً للمساحة ونوع الزرع"، وكان صاحب هذا الديوان يتوخى "عدم الإضرار بالفلاحين، وهو ما وقّر للمزارعين استقراراً أكثر من الفترة البيزنطية المتأخرة المضطربة". أما الأراضي التي كانت تابعة لقيصر وأهله، ولرجال الدين أو الأشراف، فقد ضمها الخليفة عمر إلى بيت مال المسلمين و"عُرفت بالصوافي، لأنه استصفاهها، أي جعلها خالصة للمسلمين، وسميت أيضاً بالقطائع لأنها اقتطعت فيما بعد لمن يتعهدونها، وكان يؤخذ منها العُشر، أو يؤخذ منها الخراج".^{٤٤}

واشتمل النقد المستعمل في أيام الخلفاء الراشدين على "الدرهم الساسانية، وهي من فضة، وعلى الدينار البيزنطي الذهبي (السوليدس) والفلوس البيزنطية وهي من النحاس". بيد أنه لا يُعرف بدقة ما إذا كان الخلفاء الراشدون قد أصدروا نقداً أم لا، إذ تنكر بعض المصادر أن يكونوا قد أصدروا نقداً، بينما تشير مصادر أخرى إلى أنهم كانوا يتعاملون بنقود "اصطُح على تسميتها باسم العملة العربية البيزنطية"

البيزنطية الحاكمة". وأضاف أن عداء النصارى للأقليات اليهودية التي كانت تعيش بينهم ظهر بوضوح "في شروط الصلح الذي عقده عمر بن الخطاب مع أهل إيلياء، إذ طلب أهل إيلياء النصارى من عمر ألا يسكن مدينتهم أحد من اليهود، وقد وافق عمر على ذلك".^{٣٩}

الاختلاف حول طبيعة النظام

الإداري والمالي

بسبب افتقاد المعلومات الدقيقة، تباينت أيضاً آراء الباحثين المعاصرين بشأن طبيعة النظام الإداري والمالي الذي نشأ في العهد الراشدي.

فبينما تؤكد نجدة خماش أن ديوان العطاء هو "الديوان الوحيد الذي أسس في عهد عمر بن الخطاب لتحديد العطاء لجميع العرب والجنود الإسلامي"،^{٤٥} يرى إحسان عباس أن الديوان الذي وضعه عمر كان "في الحقيقة ديوانين: ديوان العطاء لأهل المدينة، وهذا ديوان يحتاج إلى معرفة بالأنساب، وديوان الجند الذي وُضع حين أحصي المقاتلة وكتبت أسماؤهم في سجل كبير"، وكان يقابلهما ديوان آخر "يشمل ضرائب الدولة من جزية وخراج".^{٤٦} أما نبيه عاقل، الذي يأسف لغياب المعلومات المنقولة عن سجلات ديوان المال في تلك المرحلة، فيشير إلى أن وضع أسس النظام المالي بكامله يُعزى إلى عمر بن الخطاب "الذي أفرد للأمور المالية ديواناً خاصاً دُعي ديوان الخراج"، وكان يشرف عليه موظف يدعى "صاحب الخراج". ويضيف أن أهم موارد هذا الديوان كانت "الزكاة"، و"الجزية" (ما كان يؤخذ على رؤوس أهل الذمة)، و"الخراج" - وهو ضريبة الأرض الزراعية، و"العشور" (وهي الضرائب التي كانت تؤخذ على التجارة). أما

النقود، بعد تعريبها، في مدنها، وتطوير الحركة العمرانية فيها. وكما مرّ معنا سابقاً، فإن العرب المسلمين، في العهد الراشدي، استعملوا الدراهم الساسانية والدنانير والفلوس البيزنطية، ولم يُعرف بدقة ما إذا كان الخلفاء الراشدون قد أصدروا نقداً أم لا. وفي جميع الأحوال، فإن الباحثين الذين يقدّرون أن محاولات جرت لسكّ النقود في العهد الراشدي، ومنهم سليمان البدور، يؤكدون أن تلك المحاولات "ظلت مجرد محاولات أولية ولم تُستكمل".^{٤٨}

ويُجمع الباحثون على أن تعريب النقود، الذي كان جزءاً من سياسة تهدف إلى تعريب جميع مؤسسات الدولة، تمّ في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦هـ/ ٦٨٥ - ٧٠٥م)، لكنهم يختلفون بشأن السنة التي ضُربت فيها النقود العربية، إذ جعلها بعضهم في سنة ٧٤هـ/ ٦٩٣م، بينما جعلها آخرون في سنة ٧٦هـ/ ٦٩٥م، علماً بأنه عُثر في نابلس، كما يذكر نبيه عاقل، على مجموعة من الدنانير الأموية ظهر أن بعضها أقدم من هذين التاريخين، وتُعتبر "أقدم عملة عربية خالصة وجدت حتى الآن، وأنها سُكّت سنة ٧٣هـ/ ٦٩٢م"، أي في عهد عبد الملك أيضاً، وكانت تلك النقود "من الذهب والنحاس المغشى بالفضة".^{٤٩} أمّا أشهر المدن الفلسطينية التي سُكّت فيها النقود، فكانت "طبرية وبيسان وإيلياء (القدس) وبينا وبيت جبرين".^{٥٠}

أمّا اهتمام الأمويين الكبير بعمران فلسطين، فتجلّى في بنائهم في القدس أكبر أثرين (المسجد الأقصى وقبة الصخرة)، وفي إنشائهم مدينة الرملة التي "سلبت لُدّ مكانتها وأصبحت عاصمة الجند"، كما تجلّى في قيامهم بتشييد القناطر والجسور،

التي كانت نسخة أخرى من الفلوس البيزنطية، وتُسكّ محلياً من النحاس في بعض المدن دون مدن أخرى. "ففي فلسطين مثلاً، كانت المدن التي تصدر هذه العملة "هي إيليا واللذ وعسقلان وغزة وبينا وبيت جبرين"، بينما "لا نجد نقوداً صدرت في قيسارية ويافا ونابلس".^{٥١}

كيف تجلت العلاقة المتميزة

التي ربطت بني أمية بفلسطين؟

بعد أن تكرّس معاوية خليفة للمسلمين، اتخذ مدينة دمشق عاصمة للخلافة الأموية التي دامت ٩٠ عاماً تقريباً، غير أن بعض المصادر يشير إلى أن معاوية استهل عهده "بالذهاب إلى القدس حيث أعلن خلافته من هناك في العام ٤١هـ/ ٦٦١م، ثم بايعه الناس فيما بعد".^{٤٦}

ويتفق الباحثون على أنه كان هناك علاقة متميزة تربط بني أمية بفلسطين، وهي علاقة تعود، كما يقدّر نبيه عاقل، إلى فترة ما قبل الإسلام، وذلك لسبب واضح هو أن بني أمية "كانوا على رأس الأرستقراطية القرشية التي كانت تعمل في التجارة، وأرض فلسطين كانت جزءاً من رحلة الصيف التي كانت تقوم بها قوافل قريش، وعلى رأسها رجالات بني أمية". ويروى أن أبو سفيان والد معاوية كان "كثير التردد على فلسطين قبل الإسلام، وكان يتاجر مع غزة أثناء الصراع بين مكة والمدينة". وبعد قيام خلافتهم، أولى بنو أمية فلسطين أهمية خاصة جعلتها تميّز عن بقية أجناد الشام، ولا سيما أن اليمانيين الذين استقر بعض قبائلهم في فلسطين، كانوا "عصب الجند الأموي".^{٤٧}

وقد اتخذت علاقة الأمويين المتميزة بفلسطين مظاهر عديدة، بينها قيامهم بسكّ

من الصناعات التطبيقية.^{٥٤}

هل أدت فلسطين دوراً في قيام الدولة العباسية؟

في سنة ١٣٢هـ/٧٥٠م، هزم عبد الله بن علي العباسي الجيش الأموي بقيادة الخليفة مروان بن محمد في معركة نهر الزاب، منهياً بذلك حكم بني أمية الذي استمر نحو ٩٠ عاماً، ومؤذناً بولادة الدولة العباسية التي استمرت من سنة ١٣٢ إلى سنة ٦٥٦هـ/٧٥٠ إلى ١٢٥٨م، عندما زحف التتار بقيادة هولاكو على العالم الإسلامي وهدموا بغداد، وقتلوا الخليفة وكثيرين من أهله، وأعلنوا نهاية الخلافة العباسية.^{٥٥}

وعرفت فلسطين ما بين الفتح العربي الإسلامي ونهاية الخلافة الأموية عصراً من أهم عصورها في التاريخ، "عاشت فيه الحرية الدينية كاملة، والتوطن العربي السلمي المتزايد في البلاد، والازدهار الاقتصادي والزراعي والتجاري على السواء"، وازدهر خلاله العمران "الذي تجلّى فيما برز فيها من مدن ومبانٍ دينية وقصور".^{٥٦} بيد أن فلسطين، بصفتها جزءاً من الشام، تحولت في أواخر العصر الأموي إلى أحد مراكز التوتر في الدولة، إذ أخذت الشام تعاني جراء مشكلة التكاثر الديموغرافي المضطرد، وانتشار كثير من الأوبئة والطواعين، وتقاسي من نتائج الحرب الاقتصادية التي قامت منذ عهد عبد الملك بن مروان (٨٦هـ/٧٠٥م) بين الدولة الأموية والدولة البيزنطية، والتي انتهت "بتعطيل التجارة في البحر المتوسط الشرقي، وبالتالي في تعطيل التجارة العالمية عبر الشام ومصر، وتحولها إلى الخليج والعراق، ثم إلى الجزيرة وإلى طرابزون على البحر الأسود". وتفاقت الأوضاع الصعبة في

وشق القنوات والترع، وبناء الخانات والمحطات والبرك على طريق الحج وطرق التجارة الرئيسية، ومعاصر الزيت وبناء الصهاريج لجمع المياه، وغير ذلك من المرافق العامة.^{٥١}

وكان المسجد الأقصى الذي يمثل نمطاً جديداً في العمارة الإسلامية، البويرة الرئيسية لمدينة القدس، وذلك بعنصره: قبة الصخرة والمسجد ذاته. وقد أثار قضية تاريخ تشييد المسجد الأقصى واسم الخليفة الأموي الذي بناه نقاشاً وتبايناً بين الباحثين.

وفي هذا السياق، يقدر نبيه عاقل "أن التخطيط للأثرين، والقيام بأعمال البناء، جرى في أيام عبد الملك بن مروان، واحتاج الأمر لاستكمال بعض الزخارف من رخام وفسيفساء، فأكملها الوليد بن عبد الملك". ووفقاً لمصادر الباحث نفسه، فإن المسجد تهدم جراء الزلزال الذي أصاب فلسطين في سنة ١٣٠هـ/٧٤٧م، ولم يُرمم إلا في سنة ١٥٤هـ/٧٧٠م، بأمر من الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور، ثم تهدم بزلزال آخر في سنة ١٥٨هـ/٧٧٤م، فأمر الخليفة المهدي (١٥٨هـ/٧٧٤م - ١٦٩هـ/٧٨٥م) بإعادة بنائه.^{٥٢}

وتعتبر قبة الصخرة، التي بُنيت فوق "صخرة المعراج"، من أولى القباب التي بُنيت في الإسلام، كما تُعد من أجمل الأبنية التي أنتجتها الحضارة الإسلامية، ويُعتقد أنه "قد صُرف على بنائها خراج مصر لسبع سنوات".^{٥٣} ولا تقتصر أهمية مبنى قبة الصخرة على تصميمه المعماري، بل تتجلى أيضاً في النصوص الكتابية التي تضمنها المبنى، وهي "توضح دخول الحرف العربي وطريقة كتابته كعنصر من عناصر الزخرفة، وتُعدّ الفسيفساء الزخرفية التي استُخدمت فيها من أقدم الأمثلة الإسلامية لهذا النوع

كانت ضالعة في إسقاط الدولة الأموية، في الوقت ذاته الذي كانت قبائلها في خراسان ماضية في هذه المهمة.^{٥٩} وقد سعى العباسيون لـ "استئصال شأفة بني أمية وكل من يمت إليهم بصلة في بلاد الشام"، وحاولوا محو آثار الأمويين، ومن ذلك ما فعلوه بقبة الصخرة في المسجد الأقصى الذي بناه الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان. ففي عهد الخليفة العباسي المأمون (١٩٨ - ٢١٨ هـ)، لحق ببناء هذا المسجد بعض الخراب، فقرر الخليفة، خلال زيارته القدس في سنة ٢١٥ هـ/ ٨٣٠ م، ترميمه، ولما انتهى العمل من ذلك، استبدلوا اسم الخليفة الأموي عبد الملك باسم المأمون، ولكنهم غفلوا عن تغيير السنة التي تمّ فيها البناء، وغذا المكتوب: بنى هذه القبة عبد الله الإمام المأمون أمير المؤمنين في سنة اثنتين وسبعين، تقبل الله منه ورضي عنه أمين.^{٦٠}

غير أن بلاد الشام، ومنها فلسطين، لم تتمتع بالاستقرار في ظل الحكم العباسي، وإنما ظلت في حالة ثورة وغبليان لمدة طويلة بعد دخول العباسيين إليها. ففي عهد الخليفة الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ/ ٧٨٦ - ٨٠٨ م)، اندلعت في فلسطين ثورة، هي ثورة "أبو النداء" التي جرت في سنة ١٩٠ هـ/ ٨٠٥ م، وذلك "رداً على تشدد الوالي في جباية الخراج". كما شهدت فلسطين، في عهد الخليفة المعتصم ثورة أخرى، عُرفت باسم "ثورة المبرقع اليماني"، وجرت في سنة ٢٢٧ هـ/ ٨٤١ م، وكان زعيمها يمانياً يُعرف بأبو حرب، ويُلقب بالمبرقع "لأنه كان يضع على وجهه برقعاً تنكرياً، وسبب ذلك أنه كان فاراً من وجه الدولة." وقد عبّرت هذه الثورة، التي هُزمت على يد رجاء بن أيوب، "لا عن النقمة السياسية فحسب، بل عن النقمة الاقتصادية والاجتماعية أيضاً"،

الشام بعد قيام الخليفة مروان بن محمد، آخر الخلفاء الأمويين، بنقل عاصمة الدولة إلى حرّان، "فحرم الشام النعم التي تردها كمركز للدولة." وهكذا، راحت تبرز في الشام، وخصوصاً في فلسطين والأردن، كتل بشرية ناقمة، صارت تتمرد على حكم الأمويين، مثلما حدث حين "استُخلف يزيد الثالث سنة ١٢٦ هـ/ ٧٤٣ م"، وكما جرى عندما "تمرد أهل فلسطين من الجند بزعامة ثابت بن نعيم الجذامي رأس اليمانية يوم كان مروان بن محمد في أرمينية سنة ١٢٧ هـ/ ٧٤٤ م."^{٥٧} ويقدر بعض الباحثين، ومنهم نبيه عاقل، أن إرهابات الثورة العباسية التي أطاحت بحكم بني أمية، برزت في فلسطين منذ سنة ٩٧ هـ/ ٧١٥ م، في عهد الخليفة سليمان بن عبد الملك. فمنذ تلك السنة، "بدأ محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، الذي كان الخليفة الأموي قد أقطع والده الحميمة من أرض فلسطين، يبعث من هناك برسله ودعاته وتعليماته إلى جماعته في الكوفة، ومنها إلى خراسان." وبعد وفاته في سنة ١٢٥ هـ، "تواصلت دعوته لسنوات طويلة إلى أن تمكن العباسيون، في العام ١٣٢ هـ/ ٧٥٠ م، من هزيمة الجيش الأموي بقيادة مروان بن محمد في المعركة المشهورة على نهر الزاب."^{٥٨}

ويرى إبراهيم بيضون، في الاتجاه نفسه، أن خراسان وإن كانت "الأداة المنفذة" للثورة التي أطاحت بالأمويين، إلا أن الشام هي التي أدت الدور الرئيسي في التخطيط لهذه الثورة. فالدعوة العباسية اتخذت، انطلاقاً من الشام، خطوات في غاية الأهمية، وذلك بقيادة "إمامها" الأول محمد بن علي بن عبد الله، ثم خليفته إبراهيم، إذ قُدِّر للقيادة العباسية من موقعها في قرية "الحميمة" [في شرق الأردن] إخراج مشروعها إلى حيز التنفيذ. كما أن القبائل اليمانية في الشام

وبرز خلاف بين الباحثين المعاصرين بشأن تحديد "قصة" جند فلسطين، فبينما ذكر نقولا زيادة أن اللد اختيرت عاصمة لجند فلسطين "إلى أن ابنتى سليمان بن عبد الملك (الخليفة الأموي ٩٦ - ٩٩ هـ/ ٧١٥ - ٧١٧ م)، لما كان والياً على فلسطين، مدينة الرملة ونقل الإدارة إليها"، معتبراً أن اختيار اللد بدلاً من قيسارية، العاصمة القديمة، كان نابعاً "من تفضيل العرب المسلمين عاصمة إدارية داخلية على أخرى تقع على الشاطئ، لأن الأسطول البيزنطي كان لا يزال يذرع البحر، يضاف إلى هذا أن قيسارية كانت آخر مدينة فتحها العرب في فلسطين"،^{٦٦} حاول خليل عثمان أن يثبت - خلافاً لهذا الرأي الذي يتبناه أيضاً كل من إحسان عباس ونجدة خماس - أن القدس التي أصبحت "عاصمة" لفلسطين بعد اكتمال فتحها، "طلّت عاصمة لجند فلسطين حتى بعد خلافة عمر بن عبد العزيز، بل إلى أوائل خلافة هشام ١٠٥ هـ/ ٧٢٤ م، حين استُكملت الاستعدادات التي بادر إليها الخليفة سليمان بن عبد الملك لتحويل مدينة الرملة إلى عاصمة إدارية وسياسية لفلسطين".^{٦٧}

ولم يغيّر بنو العباس، بعد وصولهم إلى سدة الحكم، في التنظيم الإداري الذي كانت عليه فلسطين، وإنما غيروا كلمة "جند" إلى كلمة "ولاية"، وظلت الرملة مركز ولاية فلسطين، بينما كانت طبرية مركز ولاية الأردن، وبقيت الأراضي التي انضوت فيما بات يُعرف باسم فلسطين، واقعة في ولايتين هما ولاية الأردن وولاية فلسطين.^{٦٨}

بعد مقتل الخليفة المتوكل على الله (٢٣٢ - ٢٤٧ هـ/ ٨٤٧ - ٨٦١ م)، ضعفت سلطة خلفاء بني العباس المباشرة. فاستغل أحمد بن طولون، التركي الأصل، والي مصر باسم الخليفة العباسي المعتمد على الله، ضعف هذا الأخير، وأعلن قيام

وخصوصاً أن السلطة العباسية "لم تول بلاد الشام ما أولته العراق، ولا سيما في المجال الزراعي واستغلال الأراضي والعناية بالري".^{٦٩}

هل شكّلت فلسطين كياناً

موحداً في تاريخها الإسلامي؟

من المتفق عليه بصورة عامة أن الخليفة عمر بن الخطاب قسّم الشام، بعد فتحها، إلى أربعة أجناد، هي حمص ودمشق والأردن وفلسطين. وكانت الأجناد الإسلامية عبارة "عن أقاليم استقرت فيها فرق من الجيش لحمايتها".^{٧٠} وفسّر البعض مصطلح الجند بأنه يعني "كل منطقة لها جيش (جند) يقبض أفرادَه رواتبهم (أطماعهم) فيها".^{٧١} ورجّح خليل عثمان أن يكون إطلاق مصطلح الأجناد على مناطق بلاد الشام الإدارية قد نتج من "تبني العرب المنهجية الإدارية التي كانت مطبّقة في بلاد الشام البيزنطية"، مقدراً أن ما يشهد على ذلك هو "أن لفظي الأردن وفلسطين استعيرتا من اللفظتين اليونانيتين، وأنهما ليستا لفظتين مأخوذتين من اللغات السامية".^{٧٢}

وكان الجند الواحد ينقسم إلى وحدات تسمى "كورا"، لكل منها مدينة رئيسية، وكان مجموعها في جند فلسطين، بحسب نجدة خماس، "عشر تقريباً"،^{٧٣} بينما بلغت، وفقاً لإحسان عباس، "إحدى عشرة".^{٧٤}

ومع بدايات العهد الأموي، أضيف إلى أجناد الشام الأربعة، التي كان ولايتها يعيّنون تعييناً مباشراً من طرف الخليفة، جند خامس هو قنّسرين، وبات كل جند من هذه الأجناد الخمسة يضم منطقة ساحلية وأخرى داخلية.^{٧٥} وأطلق الجغرافيون العرب على المراكز في أجناد الشام، أسماء مثل "القصة" أو "المدينة".

حلب، الفرصة ليتطلعوا إلى ضمها والقضاء على النفوذ الفاطمي فيها.^{٧٣} ويبدو أن المعارك بين الفاطميين والسلاجقة ظلت تدور بين كر وفر، وأن الأعوام السبعة عشر الأخيرة التي سبقت الغزو الفرنجي، شهدت خضوع فلسطين لدولتين: الدولة الفاطمية، ودولة سلاجقة الشام، فكان نصفها الغربي، أي الجانب الساحلي، يقع تحت النفوذ الفاطمي، بينما كان نصفها الشرقي في يد السلاجقة، حتى إن الفاطميين تمكنوا، في سنة ٤٨٩هـ/١٠٩٥ - ١٠٩٦م، من استعادة سيطرتهم على مدينة القدس التي كانت قد سقطت، قبل ذلك، في يد السلاجقة.^{٧٤} وفي صيف سنة ٤٩٣هـ/١٠٩٩م، تمكن الغزاة الفرنجة، بعد سيطرتهم على مدينة الرها وانتزاعهم أنطاكية من يد السلاجقة، من دخول مدينة القدس، وأعلنوا، بعد سقوطها في أيديهم، تأسيس مملكة القدس اللاتينية التي قامت إلى جانبها ثلاث إمارات فرنجية هي: طرابلس وأنطاكية والرها.^{٧٥} وبقيت فلسطين، خلال الفترة ٤٩٣ - ٥٨٣هـ/١٠٩٩ - ١١٨٧م، خاضعة لحكم الفرنجة ٩٠ عاماً تقريباً، إلى أن تمكن صلاح الدين الأيوبي من تحريرها. وكان التصدي الحقيقي للغزاة الفرنجة قد بدأ مع بروز الأسرة الزنكية على مسرح الأحداث السياسي في إمارة الموصل، على يد عماد الدين الزنكي، وتواصل على يد ابنه الأصغر نور الدين محمود الذي تولى إمارة حلب، إلى أن نجح صلاح الدين بن نجم الدين أيوب في السيطرة على مصر وفي إلغاء الخلافة الفاطمية، ثم الانتصار، في نيسان/أبريل ١١٧٥م، على قوات إمارة حلب، وإعلان نفسه ملكاً على مصر والشام،^{٧٦} لتدوم سيطرة الأيوبيين على فلسطين ٧٥ عاماً، خلال الفترة ٥٨٣ - ٦٥٨هـ/١١٨٧ - ١٢٦٠م، علماً بأن هذه السيطرة لم تكن مطلقة، بل تقاسمها الأيوبيون مع الفرنجة الذين تمكنوا، انطلاقاً

دولته في مصر في سنة ٢٥٧هـ/٨٧٠م، ثم نجح في توحيد مصر والشام في إطار الدولة الطولونية التي استمرت حتى سنة ٢٩٢هـ/٩٠٥م، عندما قام عامل الطولونيين على دمشق، طغج بن جف، التركي الأصل أيضاً، بإسقاطها، ممهداً بذلك الطريق أمام قيام دولة بني طغج، التي عُرفت بالدولة الإخشيدية، في سنة ٣٢٣هـ/٩٣٥م، على يد الإخشيد محمد بن طغج، الذي ولّاه الخليفة العباسي الراضي أمر مصر وضم إليه البلاد الشامية. ودامت هذه الدولة حتى سنة ٣٥٨هـ/٩٦٩م، عندما بدأ الجند المغاربة يصلون مصر في صحبة القائد جوهر الصقلي، قائد المعز لدين الله الفاطمي.^{٦٩} ومنذ تلك الفترة، حتى نهاية العهد المملوكي، صار تاريخ فلسطين متداخلاً مع تاريخ الشام، بدرجة كبيرة، ومع تاريخ مصر، بدرجة أقل. ولم تعرف فلسطين - كما يكتب شاكر مصطفى - "فترة أكثر قلقاً واضطراباً، ولا أكثر تغييراً وتبايناً في السلطات الحاكمة التي توالى عليها، من فترة القرون الثلاثة التي امتدت ما بين سنوات ٣٥٨ - ٦٥٨هـ/٩٦٩ - ١٢٦٠م."^{٧٠} فقد خضعت فلسطين بين سنوات ٣٥٨ - ٤٦٣هـ/٩٦٩ - ١٠٧١م، لحكم الفاطميين الذين نجحوا في سنة ٣٥٨هـ/٩٦٩م، بعد سيطرتهم على الشمال الأفريقي كله، في فتح مصر، ثم في فتح بلاد الشام.^{٧١} ووقعت فلسطين، خلال الفترة ٤٦٣ - ٤٩٣هـ/١٠٧١ - ١٠٩٩م، تحت سيطرة الأتراك الغز المعروفين بالسلاجقة، الذين أتاحت لهم "الاضطرابات التي شهدتها بلاد الشام، نتيجة الصراع السياسي والعسكري بين الفاطميين، والأمراء المحليين كبنو الجراح في فلسطين وبنو مرداس في

عن باقي الشام"، ولعل هذا ما يفسّر غياب بحوث خاصة، أو عناوين مفردة، عن فلسطين في المصادر العربية التي اعتبرتتها "كما يجب أن تكون، قطعة من النسيج الحضاري العام للمنطقة العربية الإسلامية".^{٧٨}

ويبدو أن واقع فلسطين الكياني كان أكثر تعقيداً من الصورة التي رسمها شاكر مصطفى، إذ يذكر خليل عثمانة أن الملك الأفضل الذي تولّى الحكم بعد وفاة والده صلاح الدين في أوائل آذار/مارس ١١٩٣م، اقتسم ملك البلاد مع أخويه وعمه العادل وأبناء عمومته؛ فقام ابن عمه الملك الكامل سلطان مصر بالتنازل عن مدينة القدس للإمبراطور فريديريك الثاني، إمبراطور الدولة الرومانية، في سنة ١٢٢٩م، وذلك بموجب اتفاقية الصلح، التي عُقدت في يافا في ١٢ شباط/فبراير ١٢٢٩م، لمدة عشرة أعوام وخمسة أشهر وأربعين يوماً. "ومع أن الملك الناصر داود نجح، في كانون الأول/ديسمبر ١٢٣٩م، في تحرير مدينة القدس، ثم جعلها مقراً له، إلا إن الفرنجة عادوا وسيطروا عليها مرة ثانية، في إطار الصراعات بين ملوك الأسرة الأيوبية"، إلى أن تحررت من قبضتهم في سنة ١٢٤٤م، في عهد سلطان مصر الصالح أيوب، ابن الملك الكامل وحفيد الملك العادل.^{٧٩}

في أيار/مايو ١٢٥٠م، أذن مقتل توران شاه، ابن السلطان الصالح أيوب، على يد ممالك أبيه، بنهاية حكم الأسرة الأيوبية، وبداية عهد الحكام المماليك الذين استمروا في حكم مصر والشام إلى سنة ٩٢٢ - ٩٢٣هـ/١٥١٦ - ١٥١٧م. ويرى العديد من المؤرخين أن دولة المماليك أرسيت قواعدها بعد النصر الكبير الذي حققه جيشهم، بقيادة بيبرس البندقداري، على المغول في منطقة عين جالوت بين بيسان و نابلس، في ٢٥ رمضان ٦٥٨هـ/٦ أيلول (سبتمبر)

من مدينة صور التي أصبحت ملاذهم، من استعادة المواقع التي كانوا قد فقدوها على الساحل الفلسطيني ما بين مدينتي صور ويافا.^{٧٦}

وبينما خضعت فلسطين في عهد الفاطميين لـ "إدارة مركزية"، تبني السلاجقة النظام "اللامركزي" على أساس "الإقطاع العسكري للقادة الذين أصبحوا هم الولاة بحكم الفتح"، ثم دخلت، مع الاحتلال الفرنجي، في نظام من الحكم "غريب كل الغرابة"، إذ صارت "مقراً لملكة وعرش، لها الإمارات التابعة، وهي: الرها، وأنطاكية وطرابلس"، وذلك استناداً إلى "نظام الإقطاع الغربي" الذي نقله الفرنجة معهم إلى المشرق. وارتكز النظام الأيوبي على إقطاع مناطق فلسطين، من طرف الملك الأيوبي في دمشق أو في مصر، لأمرء "الدم"، أي أمرء الأسرة الأيوبية فقط، "شريطة الولاء له، وبخاصة في الشؤون العسكرية، ولهم فيما عدا ذلك الاستقلال الذاتي الإداري والمالي".^{٧٧}

فلسطين لم تشكل، في إبان الحكم الأيوبي، كياناً سياسياً/إدارياً واحداً، وإنما انقسمت إلى أربعة أقاليم: إقليم فرنجي، هو شريط الساحل ما بين صور ويافا، وثلاثة أقاليم أيوبية في الداخل، لم يكن بينها حدود واضحة، إذ خضع جنوب فلسطين لمصر، بينما خضع شمالها، من القدس حتى طبرية والجليل، لدمشق، في حين خضعت بقية مناطقها لأمير الكرك. وكان خلفاء صلاح الدين الأيوبي "يتقاسمون الأرض على أنها إرث عقاري، ثم يظنون على الحرب والخصومة لينهب بعضهم بعضاً في أحلاف ثنائية وثلاثية ضد هذا وذلك". وإذا استثنينا الفترة التي سادت فيها مملكة القدس، فإن من الصعب أن يجد الباحث في تاريخ فلسطين - كما يلاحظ شاكر مصطفى - "كياناً حضارياً خاصاً بها ذا سمات منفردة يميّزها

ولم تمتلك نيابة صفد داراً لضرب النقد، لأن دور الضرب في السلطنة "كانت في ثلاث مدن فقط هي القاهرة والإسكندرية ودمشق"، وكانت تتعامل بالدنانير والدرهم والفلوس الشائعة في بلاد الشام. كما لم يكن هناك أوزان ومكاييل ومقاييس خاصة بها، وإنما "كانت تستخدم ما كان معروفاً منها في بلاد الشام".^{٨٣} ولم تشهد نيابة صفد أيضاً، حياة مزدهرة على الصعيد العلمي، إذ كان عدد المنشآت التعليمية فيها ضئيلاً، مقارنة بعدد هذه المنشآت في نيابات الشام الأخرى، أو في القدس، بحيث كان على الراغب في الاستزادة من علوم عصره "أن يرتحل إلى دمشق أو القاهرة، أو العراق بالنسبة إلى الشيعة".^{٨٤}

أمّا غزة، فكانت تتبع إدارياً، في مطلع العهد المملوكي، نيابة دمشق التي قُسمت إلى أقسام عُرفت باسم "النيابات الصغار". ويفيد بعض المراجع بـ "أن الناصر محمد بن قلاوون هو الذي جعل غزة نيابة مستقلة سنة ٧١١هـ/١٣١١م"، بينما يستفاد من مراجع أخرى "أن استقلال غزة تمّ مبكراً في عهد السلطان قلاوون".^{٨٥} وقد ألحق بنيابة غزة التي "انتزعت استقلاليتها أكثر من مرة"، بعض المناطق الداخلية المتمثلة في مدن الخليل والقدس ونابلس واللد والرملة، كما كانت صحراء سيناء تابعة لها. وكانت هذه النيابة تأتي، من حيث الأهمية، "في المرتبة السادسة بين نيابات الشام".^{٨٦}

واستفادات نيابة غزة من زيارة الحجاج النصارى لـ "دير القديسة كاترينا"، ومن كونها مركزاً للبريد، إذ "كانت ترتبط بأكثر من خط بريدي، مع القاهرة ودمشق والكرك وصفد"، كما كانت غزة مركزاً من مراكز "المناور"، وهي "مواضع رفع النار في الليل والدخان في النهار للإعلام بحركات الأعداء".^{٨٧} ولم يكن من السهل فصل الحركة

١٢٦٠م.^{٨٠} وبعد قضائه على المغول، قرر الظاهر بيبرس الشروع في مسيرة تحرير فلسطين من قبضة الفرنجة، وهو ما تحقق بعد وفاته على يد الأشرف خليل بن قلاوون الذي نجح في سنة ٦٩٠هـ/١٢٩١م، في تحرير مدينة عكا، آخر معاقل الفرنجة في فلسطين، لتتكامل بهذا الفتح "مراحل التحرير التي بدأها بيبرس في ستينيات هذا القرن"، وتطهر "سواحل بلاد الشام وفلسطين من الوجود الفرنجي الصليبي الذي دام في مرحلتيه الأولى والثانية قرنين إلا بضع سنين".^{٨١}

وكما كان حالها في العهد الأيوبي، فإن فلسطين، في إبان الحكم المملوكي، لم تشكل كياناً سياسياً/إدارياً واحداً، وإنما انقسمت إلى ثلاث وحدات إدارية مستقل بعضها عن بعض، وتُعرف باسم "النيابات"، ويدير شؤون كل وحدة "نائب" يتمتع بصلاحيات كبيرة. أمّا هذه النيابات، فكانت: نيابة صفد، ونيابة غزة، ونيابة القدس.

كانت نيابة صفد أول نيابة تتشكل في فلسطين، إلى جانب نيابات الشام الخمس الأخرى، وهي: نيابة دمشق؛ نيابة حلب؛ نيابة طرابلس؛ نيابة حماة؛ نيابة الكرك. ونشأت هذه النيابة بعد أن حرر الظاهر بيبرس مدينة صفد وقلعتها وما جاورها من البلاد من قبضة الاحتلال الفرنجي في حزيران/يونيو أو تموز/يوليو ١٢٦٦م، ووقعت أراضيها ضمن المناطق الشمالية من فلسطين والمناطق الجنوبية من لبنان، حيث حدّها من الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال حوض نهر الزهراني، ومن الشرق طرف مرجعيون امتداداً حتى نهر الحاصباني ثم مجرى نهر الأردن حتى جسر الصنبرة، ومن الجنوب أطراف مرج ابن عامر حتى البحر الأبيض المتوسط. وألحقت بنيابة صفد مدن صور وعكا وحيفا وعتليت.^{٨٢}

إلى مكانتها العلمية الرفيعة، فقد وفد إليها عدد كبير من العلماء من المغرب والمشرق، للاستماع إلى التفسير والحديث والفقهاء في المسجد الأقصى، مخلفين وراءهم عدداً كبيراً من المؤلفات والرسائل والمصنفات في مختلف ميادين العلوم الدينية واللغوية والعقلية.^{٩١} وأدت المكتبات دوراً مهماً في الحياة التعليمية في القدس، وكان الاهتمام بها في ذلك العصر يرجع إلى كثرة انتشار أسواق الكتب وتجارها، كما وُجد كثير من المكتبات الخاصة، ومنها "دار الكتب الفخرية التي امتلكها القاضي فخر الدين أبو عبد الله ابن فضل الله، وبلغ عدد مجلداتها نحو عشرة آلاف".^{٩٢}

إلى مَنْ كانت تعود ملكية الأراضي في فلسطين؟

اعتُبرت بلاد الشام كلها، بعد الفتح، أرض عنوة، وجعلها الخليفة عمر بن الخطاب "فيئاً موقوفاً لجميع المسلمين، لا يجوز بيعها". أمّا أرض الصلح، فلم يكن منها في الشام إلاّ المدن، وكانت "على الشروط التي صولحت عليها".^{٩٣} وكما ورد سابقاً، فإنّ الأراضي التي كانت تابعة لقيصر وأهله ولرجال الدين أو الأشراف، والتي ضمها الخليفة عمر بن الخطاب إلى بيت مال المسلمين، عُرفت بـ "الصوافي".^{٩٤} وفي عهد الأمويين، بدأ يظهر، إلى جانب نظام إقطاع التوطين، نظام الإلجاء، وهو "أن يلتجئ صاحب الأرض إلى بعض الكبراء، فيكتب ضيعته باسمه، فلا يتجرأ الجباة على العسف والظلم، فتصبح تلك الضيعة بتوالي الأيام ملكاً للملجأ إليه".^{٩٥} وبحسب سليمان البدور، فإنّ الأراضي في عهد الأمويين، انقسمت إلى عدة أنواع، هي: الأرض الخراجية؛ الأرض العشرية؛ الأرض

العلمية فيها عن نظرائها في كل من القاهرة ودمشق، إذ "كان لزاماً على طلاب العلم في كل الأقطار الرحلة إلى دمشق والقاهرة اللتين استقطبتا فحول العلماء والفقهاء والأدباء في ذلك العهد للأخذ عنهم وسماعهم".^{٨٨}

وكانت القدس ملحقة بنيابة دمشق إدارياً في البداية، ولا يُعرف بدقة تاريخ تحوّلها إلى نيابة، إذ تضاربت المعلومات بشأن تاريخ استحداثها. فبينما يقدّر سهيل زكار "أن السلطان برقوق هو الذي جعل من القدس نيابة سنة ٧٩٦هـ/١٣٩٣م"، يعتقد علي السيد علي أن تحوّلها إلى نيابة مستقلة "حدث زمن السلطان الأشرف شعبان في سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م". أمّا الهدف من استحداثها كنيابة، فكان، كما يبدو، "الخوف من خطر الاجتياح المغولي".^{٨٩}

وقد أولى سلاطين المماليك نيابة القدس عناية خاصة، وشجعوا تطوّر الحركة العمرانية فيها، وأعاروا المسجد الأقصى وقبة الصخرة اهتماماً كبيراً. غير أن نيابة القدس، كحال نيابتي صغد وغزة، لم تعرف نظاماً نقدياً منفصلاً عن النظام السائد في دولة سلاطين المماليك، ولم تعرف أيضاً عمليات سكّ عملة خاصة بها، وإنما استخدمت العملات المحلية، مثل الدينار الذهبي، والدرهم الفضي، والفلوس النحاسية. وعرفت أيضاً كثيراً من العملات الأجنبية، وتنوعت النقود المتداولة فيها، ومن أهمها "الدوكات الفضية والذهبية التي سكّتها البندقية عام ١٢٩٤م".^{٩٠}

وتميّزت نيابة القدس في كونها إحدى المراكز العلمية البارزة في العصر المملوكي، إذ أعار سلاطين المماليك اهتماماً كبيراً لمدارسها، وجادوا لها بالأموال والعقارات التي خصّصت لأعمال الخير، وكان ينفق من ريعها على العلماء وطلبة العلم. ونظراً

التي مُنحت للأمرء على أنهم "جزء من الأرض المقطعة"، أي أن وضعهم القانوني "كان شبيهاً بوضع العبيد، فهم عبيد أقتان"، وكانت تُفرض عليهم أعمال السخرة.^{٩٦} وطُبّق نظام الإقطاع العسكري في عهد المماليك في مختلف النيابات الشامية، ومنها صفد، حيث "أقطع السلطان الظاهر بيبرس صفد والأراضي المحيطة بها لمن أبقاه فيها من الأمرء والجند، وذلك مقابل خدماتهم العسكرية"، كما منح بعض مشايخ البدو إقطاعات "لقيام خدمات محددة أو لإسهامهم في بعض الحملات العسكرية".^{٩٧} أمّا بالنسبة إلى أملاك الأوقاف، فإنها ظهرت مع ظهور النيابة، ويعود تاريخ جملها "إلى عهدي الظاهر بيبرس والأشرف خليل بن قلاوون".^{٩٨}

وشهد ذلك العهد ازدهار مؤسسة الوقف، فكان بعض السلاطين "يقطع جزءاً من أملاكه التي آلت إليه ضمن ما عُرف بالخاص السلطاني، ويوقفها على مختلف المؤسسات الخيرية على سبيل البر والصدقة"، كما اتسع، منذ مطلع القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، نطاق ظاهرة الوقف "الذري"، بعد أن باتت وظيفة الإشراف على الوقف تتحوّل "إلى منصب وراثي يرثه الابن بعد موت أبيه". ونشأت على خلفية الاستئثار بإدارة الأوقاف عائلات أرستقراطية كان من أبرزها "عائلات النشاشيبي والحسيني والتميمي في مدينة القدس".^{٩٩}

هل طغى التعصب أو التسامح على الأجواء الدينية؟

خلت روايات الفتح الإسلامي لبلاد الشام، بحسب خليل عثمان، "من أي ذكر لمجازر ارتكبت بحق المدنيين في

الموات؛ أراضي الصوافي؛ أراضي الوقف التي انقسمت إلى صنفين: الأرض التي يكون ريعها "صدقة جارية، وأحياناً توقف على المدارس والمستشفيات ومقابر الموتى"، والأرض التي يوقفها صاحبها "على ذريته من بعده".^{٩٦}

وراح نظام الالتزام في تعيين الولاة، يتوسع في العصر العباسي، إذ صارت وظيفة الوالي "تُعطى لمن يتعهد بدفع مقدار من الضريبة أكبر مما يتعهد به منافسه على المنصب". وبسبب تعسف بعض الولاة في جمع الضرائب، ترك بعض سكان القرى في فلسطين قراهم في أيام الخليفة هارون الرشيد، فلما وُعدوا بالتخفيف عنهم عادوا إلى أراضيهم، وأطلق عليهم اسم "أصحاب التخافيف"، كما وُعد بعضهم بأن يُرفع الظلم عنهم فعادوا إلى قراهم، وعُرفوا باسم "أصحاب الردود".^{٩٧}

وفي عهد السلاجقة، ظهر في بلاد الشام نظام الإقطاع العسكري الذي كان "سيفاً عليهم وضدهم، لأنه كان سبباً في خلق خلافات وحروب وثورات على مدى تاريخهم في بلاد الشام"، كما كان "سبباً في شغل هؤلاء الحكام المسيطرين عن مقاومة الغزاة الصليبيين".^{٩٨} وتواصل نظام الإقطاع العسكري هذا، بصيغته الغربية، مع دخول الفرنجة الذين جعلوا القرى الفلسطينية - بحسب خليل عثمان - "جزءاً من الاحتياط الثابت للنظام الإقطاعي الفرنجي الذي يُوزع على الأسياد الإقطاعيين وفقاً لما يرتئيه الملك اللاتيني". وظلت هذه القرى هكذا

"بعد زوال الاحتلال وقيام حكم السلاطين الأيوبيين"، فقد اعتبر صلاح الدين الأرض التي سيطر عليها "إقطاعاً له يتصرف فيها كما يشاء"، فوزعها على أبناء أسرته وقادة جيوشه، ومنحهم إياها "إقطاعات". وعومل الفلاحون وأهل القرى الملحقة بالإقطاعات

فلسطين"، إذ اقتصر أعمال القتل "على الجنود البيزنطيين". ومع أنه برز، في بعض الأحيان، بعض "مظاهر الاضطهاد الديني"، إلا إنها كانت - وفقاً للباحث نفسه - "مظاهر شاذة نشأت عن أسباب ظرفية وإقليمية أحياناً". فالحكام المسلمون انتهجوا "سياسة التسامح الإسلامية" التي كان من نتائجها فتح الباب على مصراعيه أمام أهل الذمة "للعمل في وظائف الدولة الإدارية والمالية والعسكرية، وحتى تستم الوظائف السلطانية العليا التي تجسدت في منصب الوزارة."^{١٢٦} وإذا كانت سياسة التسامح الديني قد ظلت سائدة في عهد الأمويين، فإن بعض الخلفاء العباسيين فرض - وفقاً لإحسان عباس - قيوداً على أهل الذمة، النصراني، مثلما فعل هارون الرشيد حين أخذهم بمخالفة المسلمين في لباسهم وركوبهم.^{١٢٧} وكانت فترات الفوضى تفتح مجالاً للتعدي على أهل الذمة، وهو ما حدث "خلال الفتنة بين الأمين والمأمون"، حين كثرت التعديات والسرقات، وكان نصيب المسيحيين بفلسطين منها غير قليل، إذ كانت كنائسهم وأديرتهم في برية القدس عرضة لغارات البدو.^{١٢٨}

واهتم الفاطميون، وخصوصاً في أوائل عهدهم في فلسطين، بتحويل السنّة إلى التشيع الفاطمي، ونشطوا في الدعوة إلى مذهبهم، وأيدوه "بتعظيم القضاء وأحكامه، وبالنفوذ الرسمي وسيطرته، وهكذا كثرت أتباع المذهب في الساحل الفلسطيني"، لكنهم بذلوا كثيراً من التسامح لأهل الذمة، لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم "خلفاء الأرض كلها، لا المسلمين فقط"، وأفسحوا للمسيحيين واليهود "مكاناً واسعاً في دولتهم".^{١٢٩} غير أن اتساع نفوذ أهل الذمة دفع الحاكم بأمر الله، في سنة

٣٩٥هـ/١٠٠٤م، إلى إصدار سجل "بأن يلبس الذميون الغيار بعمائم وشعار الصليب الخشبي على صدورهم، ولليهود كرة تتدلى من أعناقهم". ثم تصاعدت "محنة" الذميين، بعد أعوام، "بحظر مواكب عيد الشعانين وحمل سعف النخيل في القدس"، بل ذهب الأمر بالخليفة الفاطمي إلى حد الطلب من واليه على الرملة "هدم كنيسة القيامة".^{١٣٠} بيد أن سياسة التعصب الديني لم تستمر طويلاً، فقد تراجع عنها الحاكم بأمر الله، ولا سيما بعد أن "أتجه بنفسه إلى التصوف"، ومنع الإكراه في الدين "بسجل رسمي سمح ببناء الكنائس المهذمة، وألغى الغيار، وردّ الأوقاف المسيحية".^{١٣١}

وظلت الحياة الدينية في فلسطين قائمة على نشر الدعوة الفاطمية، حتى وصل الترك الغز (السلجقة)، الذين فتحوا القدس (شوال ٤٦٥هـ/حزيران ١٠٧٣م)، فكان هذا الحدث "عملاً انقلابياً في التاريخ الديني لفلسطين، إذ سرعان ما تواردت على المدينة المقدسة أعداد من علماء السنة"، من المشرق ومن المغرب على السواء، "يريدون نوعاً من الجهاد بإزالة آثار (الهرطقة) الفاطمية" فيها، وكان "ابن العربي بين القادمين إلى القدس من الأندلس".^{١٣٢}

وبعد الفتح الفرنجي لفلسطين، حوّل الفرنجة قبة الصخرة "إلى كنيسة سموها هيكل السيد، نصبوا عليها صليباً من الذهب"، كما أقاموا كنيسة في "جانب من المسجد الأقصى"، و"منحوا الجانب الآخر لفرسان الهيكل (الداوية)". وبقي الطابع المسيحي غالباً على القدس، إلى أن حررها صلاح الدين الأيوبي من قبضة الفرنجة، وأعاد إليها "وجهها الإسلامي".^{١٣٣}

وكان اليهود الذين عانوا في فترة الحكم الفرنجي اضطهاداً شديداً دفع القسم الأكبر منهم إلى ترك فلسطين، أكبر المستفيدين

فلسطين"، إذ اقتصر أعمال القتل "على الجنود البيزنطيين". ومع أنه برز، في بعض الأحيان، بعض "مظاهر الاضطهاد الديني"، إلا إنها كانت - وفقاً للباحث نفسه - "مظاهر شاذة نشأت عن أسباب ظرفية وإقليمية أحياناً". فالحكام المسلمون انتهجوا "سياسة التسامح الإسلامية" التي كان من نتائجها فتح الباب على مصراعيه أمام أهل الذمة "للعمل في وظائف الدولة الإدارية والمالية والعسكرية، وحتى تستم الوظائف السلطانية العليا التي تجسدت في منصب الوزارة."^{١٢٦} وإذا كانت سياسة التسامح الديني قد ظلت سائدة في عهد الأمويين، فإن بعض الخلفاء العباسيين فرض - وفقاً لإحسان عباس - قيوداً على أهل الذمة، النصراني، مثلما فعل هارون الرشيد حين أخذهم بمخالفة المسلمين في لباسهم وركوبهم.^{١٢٧} وكانت فترات الفوضى تفتح مجالاً للتعدي على أهل الذمة، وهو ما حدث "خلال الفتنة بين الأمين والمأمون"، حين كثرت التعديات والسرقات، وكان نصيب المسيحيين بفلسطين منها غير قليل، إذ كانت كنائسهم وأديرتهم في برية القدس عرضة لغارات البدو.^{١٢٨}

واهتم الفاطميون، وخصوصاً في أوائل عهدهم في فلسطين، بتحويل السنّة إلى التشيع الفاطمي، ونشطوا في الدعوة إلى مذهبهم، وأيدوه "بتعظيم القضاء وأحكامه، وبالنفوذ الرسمي وسيطرته، وهكذا كثرت أتباع المذهب في الساحل الفلسطيني"، لكنهم بذلوا كثيراً من التسامح لأهل الذمة، لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم "خلفاء الأرض كلها، لا المسلمين فقط"، وأفسحوا للمسيحيين واليهود "مكاناً واسعاً في دولتهم".^{١٢٩} غير أن اتساع نفوذ أهل الذمة دفع الحاكم بأمر الله، في سنة

الكنائس القائمة وبناء الجديد منها." ولم تعرف نيابة القدس التعصب والانحياز طوال عصر سلاطين المماليك، ف"لم يتعرض أحد من حكامها لذمي في ممارسة شعائر دينه، أو أنه حدث اعتداء على أي من دور العبادة الخاصة بأهل الذمة"، وبذلك عاش كل من المسيحيين واليهود مع السكان المسلمين تحت لواء الحكم المملوكي الإسلامي "في أمن وحرية وطمأنينة."¹¹³ وقد اهتمت السلطات المملوكية بزيارة الحجاج المسيحيين للأراضي المقدسة في فلسطين وشجعت عليها، وذلك "لأسباب سياسية واقتصادية". فمن الناحية السياسية، رأى سلاطين المماليك "في السماح لهؤلاء الحجاج بزيارة فلسطين فرصة للدعاية لهم لدى الغرب الأوروبي، نظراً لشمولهم هؤلاء الحجاج بعظفهم وحمايتهم وتسامحهم الديني." ومن الناحية الاقتصادية، فإن ما تجنيه الدولة "من رسوم حج وجمارك كان على جانب كبير من الأهمية لدخل المدينة والسلطات المملوكية في نفس الوقت"، هذا فضلاً عما كان يصحب موسم الحج "من انتعاش التعامل التجاري في هذه الفترة في كل من مدن يافا والرملة وبيت المقدس."¹¹⁴ وساهمت سياسة التسامح الديني التي انتهجها المماليك إزاء أهل الذمة، في ازدهار الحركة التعليمية في الكنائس والأديرة الكثيرة التي "كانت تزيد على العشرين" بحسب بعض المراجع. كما كان لليهود الذين راحوا يستقرون في القدس منذ العصر الأيوبي، نشاط علمي واضح، وخصوصاً "بعد قدوم أحد مشاهير المعلمين اليهود في عصره، وهو الراي موسى بن نحمان، وهو الذي أحيا طائفة اليهود المعلمين في القدس، وبنى مركزاً للتعاليم اليهودية، وبنى الكنيس الذي يحمل اسمه." ويبدو أن

من سياسة التسامح الديني التي انتهجها صلاح الدين. ففي عهده، انتهى التضييق على قيامهم "بزيارة القدس وسكناها"، وشهدت مدينة القدس، بعد أعوام من فتحها، "وجوداً لطائفة يهودية في المدينة، دلّ عليه ما كتبه الحجاج اليهود وغير اليهود الذين زاروا الديار المقدسة."¹¹⁰ ويبدو أن سياسة التسامح الديني التي انتهجها الأيوبيون تواصلت في عهد خلفائهم، إذ يذكر طه ثلجي الطراونة أن سكان نيابة صفد، في عهد المماليك، انقسموا إلى: مسلمين، وكانوا يمثلون "غالبية سكان المنطقة"، ويتوزعون على "شعبة ودروز وسنة؛ يهود من طائفة المستعربين ذات الثقافة المحلية"، ومن مهاجرين قدم بعضهم من "إسبانيا والبرتغال، إثر سقوط غرناطة سنة ١٤٩٢م، وتعرضهم كالمسلمين للمذابح"، ولجأ عدد منهم "إلى صفد وسكنوا في أحياء خاصة بهم"، وعملوا "في الصناعات والحرف، خاصة المنسوجات الصوفية"، كما عملوا "في التجارة والصبغة؛ نصارى، وكانوا، على ما يبدو، أقلية ضئيلة الحجم."¹¹¹ كما انقسم سكان نيابة غزة، بحسب محمود عطا الله، "إلى ثلاث فئات مسلمة ونصرانية ويهودية"، علماً بأن المصادر المملوكية "تهمل" وجود النصارى واليهود، وهو أمر "يرجع إلى أن هاتين الفئتين على الأغلب لم يكن لهما دور مهم في أحداث النيابة."¹¹² أما نيابة القدس التي أوليت في ذلك العهد الاهتمام الأكبر، فكان معظم سكانها من المسلمين، يليهم النصارى، بينما كان اليهود "قلة" فيها. وصانت السلطات المملوكية في القدس حرمة الديانات السماوية جميعاً، ومكّنت أتباعها "من ممارسة طقوسهم بحرية... وسمحت بترميم

منهم من إسبانيا إلى المشرق بوجه عام
وبيت المقدس بوجه خاص. ١١٠ ■

التحسن الكبير الذي طرأ على الحياة العلمية
بين اليهود يعود أيضاً إلى "هجرة أعداد

المصادر

- ١ إبراهيم بيضون، "مصادر القرنين الأول والثاني للهجرة: مقارنة نقدية"، ورقة غير منشورة قدمت إلى ندوة بعنوان "هل هناك اتجاهات جديدة في كتابة التاريخ العربي؟"، والتي نظّمها المعهد الفرنسي للمشرق الأدنى في دمشق في ١٥ و١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ونسّق أعمالها ماهر الشريف، ص ١ - ٢، ٨.
- ٢ المصدر نفسه ص ١٩ - ٢٠.
- ٣ ناصر الدين الأسد، "وقعة أجنادين: دراسة تحليلية للمصادر والروايات"، في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام"، المجلد الثاني، تحرير محمد عدنان البخيت وإحسان عباس (عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٧)، ص ٢٩٦.
- ٤ هاني أبو الرب، "تاريخ فلسطين في صدر الإسلام" (دم: بيت المقدس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٢ - ٣.
- ٥ سليمان البدور، "فلسطين في العهد الأموي: الحياة الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية" (عمّان: وزارة الثقافة، ٢٠٠٤)، ص ٧.
- ٦ خليل عثمان، "فلسطين في خمسة قرون: من الفتح الإسلامي حتى الغزو الفرنسي، ٦٣٤ - ١٠٩٩" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٠)، ص XVII.
- ٧ إحسان عباس، "تاريخ بلاد الشام من ما قبل الإسلام حتى بداية العصر الأموي، ٦٠٠ - ٦٦١ م" (عمّان: الجامعة الأردنية، لجنة تاريخ بلاد الشام، ١٩٩٠)، ص ١١ - ٣٩.
- ٨ لمزيد من التفاصيل بشأن هذا الموضوع، انظر: عباس، المصدر نفسه؛ صالح موسى درادكة، "مقدمات في فتح بلاد الشام"، في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام..."، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣ - ١٣٤.
- ٩ لطف يحيى، "استقبال بلاد الشام للفتح العربي: الخلفية الثقافية"، في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام"، المجلد الثالث، تحرير محمد عدنان البخيت وإحسان عباس (عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٩)، ص ٢٩، ٤١ - ٤٥.
- ١٠ عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣، ١٥٤.
- ١١ نبيه عاقل، "فلسطين من الفتح العربي الإسلامي إلى أواسط القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي"، في: "الموسوعة الفلسطينية، الدراسات الخاصة"، القسم الثاني، المجلد الثاني (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص ٢٧٢.
- ١٢ عباس، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢ - ١٨٤.
- ١٣ محمد عبد القادر خريسات، "دور العرب المتنصرة في الفتوحات"، في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام"، المجلد الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩ - ١٥٤.

- ١٤ المصدر نفسه، ص ١٣٥ - ١٣٦.
- ١٥ عباس، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥.
- ١٦ نجدة خماش، "الإدارة ونظام الضرائب في الشام في عصر الراشدين"، في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام"، المجلد الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٤١١ - ٤١٢.
- ١٧ جوزيف نسيم، "العلاقات الإسلامية البيزنطية في الشام وتخومه في صدر الإسلام في ضوء صراع القوى بين المسلمين والمسيحيين في العصور الوسطى"، في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام"، المجلد الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٦ - ٢٥٨.
- ١٨ جاسر أبو صفية، "معركة اليرموك: دراسة تاريخية نقدية"، في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام"، المجلد الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.
- ١٩ عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩.
- ٢٠ خريسات، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤ - ١٤٦.
- ٢١ نبيه عاقل، "موقف سكان بلاد الشام من الفتح"، في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام"، المجلد الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣ - ١٦٤.
- ٢٢ المصدر نفسه، ص ١٦٧ - ١٦٨.
- ٢٣ عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١ - ٢٣٨.
- ٢٤ نسيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٥.
- ٢٥ المصدر نفسه، ص ٢٨٩ - ٢٩٢.
- ٢٦ عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٥ - ٢٩٦ - ٢٧٠.
- ٢٧ عاقل، "فلسطين من الفتح العربي الإسلامي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤ - ٢٩٥.
- ٢٨ المصدر نفسه، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.
- ٢٩ عاقل، "فلسطين من الفتح العربي الإسلامي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧١.
- ٣٠ خليل عثمانة، "القدس والإسلام: دراسة في قداستها من المنظور الإسلامي" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٣)، ص ١٤ - ١٥.
- ٣١ المصدر نفسه، ص ١٣.
- ٣٢ نسيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٣ - ٢٩٤.
- ٣٣ وداد القاضي، "مدخل إلى دراسة جهود الصلح الإسلامية زمن الفتوح"، في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام"، المجلد الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢ - ٢١٤.
- ٣٤ عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٥ - ٢٨٦.
- ٣٥ زكريا القضاة، "معاهدة فتح بيت المقدس: العهدة العمرية"، في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام"، المجلد الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٨.
- ٣٦ عثمانة، "القدس والإسلام..."، مصدر سبق ذكره، ص ١٧ - ١٨؛ القاضي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٩.
- ٣٧ عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٦.
- ٣٨ عثمانة، "القدس والإسلام..."، مصدر سبق ذكره، ص ١٨ - ٢٠.
- ٣٩ عاقل، "فلسطين من الفتح العربي الإسلامي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٣.
- ٤٠ خماش، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٩ - ٤٣٣.
- ٤١ عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٨ - ٣٦٩.

- ٤٢ عاقل، "فلسطين من الفتح العربي الإسلامي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٦ - ٣١٠.
- ٤٣ خماش، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٢.
- ٤٤ المصدر نفسه، ص ٤٤٩ - ٤٥٥.
- ٤٥ عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٠ - ٣٨١.
- ٤٦ عاقل، "فلسطين من الفتح العربي الإسلامي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٤.
- ٤٧ عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٨ - ٢٩٩.
- ٤٨ البدور، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣ - ٢٠١.
- ٤٩ عاقل، "فلسطين من الفتح العربي الإسلامي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٣ - ٣١٥.
- ٥٠ البدور، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١ - ٢٠٢.
- ٥١ إحسان عباس، "فصول حول الحياة الثقافية والعمرانية في فلسطين" (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣)، ص ٥ - ٨.
- ٥٢ عاقل، "فلسطين من الفتح العربي الإسلامي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٩.
- ٥٣ مروان أبو خلف، "الأفاريز الرخامية المحفورة والمذهبة في العهد الأموي في قبة الصخرة المشرفة في القدس"، في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في العصر الأموي"، تحرير محمد عدنان البخيت وإحسان عباس (عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٩)، ص ٤٦٢.
- ٥٤ عاقل، "فلسطين من الفتح العربي الإسلامي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٥ - ٣٢٩.
- ٥٥ أحمد شلبي، "موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية"، الجزء الثالث (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثامنة، ١٩٨٥)، ص ٢٠ - ٢٢.
- ٥٦ شاکر مصطفى، "جنوب بلاد الشام في العصر العباسي، ١٣٢ - ٣٥٨ هجري/ ٧٥٠ - ٩٦٩ ميلادي"، في: "المؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في العصر العباسي"، تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد يونس مرزوق (عمّان: الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، لجنة تاريخ بلاد الشام، ١٩٩٢)، ص ١.
- ٥٧ المصدر نفسه، ص ٥ - ٨.
- ٥٨ عاقل، "فلسطين من الفتح العربي الإسلامي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦ - ٢٧٨.
- ٥٩ إبراهيم بيضون، "الشام والدعوة العباسية"، في: "المؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في العصر العباسي"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧ - ٤٢.
- ٦٠ عاقل، "فلسطين من الفتح العربي الإسلامي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٧ - ٢٧٨.
- ٦١ إحسان عباس، "تاريخ بلاد الشام في العصر العباسي، ١٣٢ - ١٣٥٥ هـ/ ٧٥٠ - ٨٧٠ م" (عمّان: الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، ١٩٩٢)، ص ٦٤ - ٦٧، ٧١ - ٧٢.
- ٦٢ عثمانة، "فلسطين في خمسة قرون..."، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤ - ١٧٩.
- ٦٣ خماش، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٣.
- ٦٤ عباس، "تاريخ بلاد الشام من ما قبل الإسلام حتى بداية العصر الأموي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٨ - ٣٣٩.
- ٦٥ نجدة خماش، "الأجناد وإدارتها"، في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في العصر الأموي"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٣ - ٢٩٥، ٢٩٧ - ٣٠٠.

- ٦٦ نقولا زيادة، "التطور الإداري لبلاد الشام بين بيزنطة والعرب"، في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في العهد البيزنطي"، المجلد الأول، تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد عصفور (عمّان: الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، ١٩٨٦)، ص ١٢٤ - ١٢٦.
- ٦٧ عثمانة، "فلسطين في خمسة قرون..."، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩ - ٢٢٠.
- ٦٨ عاقل، "فلسطين من الفتح العربي الإسلامي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٠.
- ٦٩ المصدر نفسه، ص ٢٨٤ - ٢٨٧.
- ٧٠ شاكرو مصطفى، "فلسطين ما بين العهدين الفاطمي والأيوبي من أواسط القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي إلى أواسط القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي"، في: "الموسوعة الفلسطينية، الدراسات الخاصة"، القسم الثاني، المجلد الثاني (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص ٣٥١.
- ٧١ محمد سهيل طقوش، "تاريخ الفاطميين في شمالي أفريقية ومصر وبلاد الشام" (بيروت: دار النفائس، ٢٠٠١)، ص ٢٠١ - ٢٠٢.
- ٧٢ المصدر نفسه، ص ٣٦٢ - ٣٦٥.
- ٧٣ خليل عثمانة، "فلسطين في العهدين الأيوبي والمملوكي، ١١٨٧ - ١٥١٦" (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٦)، ص ١٥.
- ٧٤ المصدر نفسه، ص ١٩ - ٢٥؛ مصطفى، "فلسطين ما بين العهدين الفاطمي والأيوبي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٣ - ٣٧٩.
- ٧٥ عثمانة، "فلسطين في العهدين الأيوبي والمملوكي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤ - ٧٦.
- ٧٦ المصدر نفسه، ص ١٠١، ١١٤ - ١١٧.
- ٧٧ مصطفى، "فلسطين ما بين العهدين الفاطمي والأيوبي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٤ - ٤٤٥.
- ٧٨ المصدر نفسه، ص ٤٣٣.
- ٧٩ عثمانة، "فلسطين في العهدين الأيوبي والمملوكي..."، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١ - ١٣٢، ١٣٧ - ١٤٢، ١٤٨ - ١٥٣، ١٦٠ - ١٦٦.
- ٨٠ سهيل زكار، "فلسطين في عهد المماليك من أواسط القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي إلى مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي"، في: "الموسوعة الفلسطينية، الدراسات الخاصة"، القسم الثاني، المجلد الثاني (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص ٥٣٩ - ٥٤٣.
- ٨١ المصدر نفسه، ص ٥٤٤ - ٥٥٦؛ عثمانة، "فلسطين في العهدين الأيوبي والمملوكي..."، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٩ - ١٨٩.
- ٨٢ طه ثلجي الطراونة، "ملكة صفد في عهد المماليك" (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢)، ص ٩، ٦٧ - ٦٨؛ عثمانة، "فلسطين في العهدين الأيوبي والمملوكي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٠ - ٣١٥؛ زكار، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥٦ - ٥٥٧.
- ٨٣ الطراونة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦ - ١٨٨.
- ٨٤ المصدر نفسه، ص ٢٥٨ - ٢٦٩.
- ٨٥ زكار، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧١ - ٥٧٣.
- ٨٦ عثمانة، "فلسطين في العهدين الأيوبي والمملوكي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٥ - ٣٢٣.

- ٨٧ محمود علي خليل عطا الله، "نيابة غزة في العهد المملوكي" (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٦)، ص ٩٥ - ١١٨.
- ٨٨ المصدر نفسه، ص ٢٤٩ - ٢٧٣.
- ٨٩ زكار، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨٢ - ٥٨٣؛ علي السيد علي، "القدس في العصر المملوكي" (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ٣٤.
- ٩٠ السيد علي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٨ - ٢٣٠.
- ٩١ المصدر نفسه، ص ١٢٢ - ١٢٣، ١٣٦ - ١٥٢؛ عبد الجليل حسن عبد المهدي، "المدارس في بيت المقدس في العصرين الأيوبي والمملوكي: دورها في الحياة الفكرية"، الجزء الأول (عمان: مكتبة الأقصى، ١٩٨١)، ص ١٢٨.
- ٩٢ السيد علي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨ - ١٧١.
- ٩٣ عاقل، "فلسطين من الفتح العربي الإسلامي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٥ - ٣١٨.
- ٩٤ خماش، "الإدارة ونظام الضرائب في الشام..."، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٩ - ٤٥٥.
- ٩٥ عاقل، "فلسطين من الفتح العربي الإسلامي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٧ - ٣٠٩.
- ٩٦ البدور، مصدر سبق ذكره، ص ٦١ - ٦٨، ٦٩ - ٧٣.
- ٩٧ عاقل، "فلسطين من الفتح العربي الإسلامي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٣١١.
- ٩٨ أحمد علي إسماعيل، "تاريخ السلاجقة في بلاد الشام في القرنين الخامس والسادس" (دم: الشركة المتحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٢٣٠ - ٢٣١.
- ٩٩ عثمانة، "فلسطين في العهدين الأيوبي والمملوكي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١ - ٢٨٨.
- ١٠٠ عاقل، "فلسطين من الفتح العربي الإسلامي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥٨ - ٥٥٩؛ الطراونة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١ - ١٦٣.
- ١٠١ عثمانة، "فلسطين في العهدين الأيوبي والمملوكي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٩ - ٣٦٠.
- ١٠٢ عثمانة، "فلسطين في خمسة قرون..."، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦، ١٧٢ - ١٧٣.
- ١٠٣ عباس، "تاريخ بلاد الشام في العصر العباسي..."، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩ - ١٤٠.
- ١٠٤ المصدر نفسه، ص ١٤٠.
- ١٠٥ مصطفى، "فلسطين ما بين العهدين الفاطمي والأيوبي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٩ - ٤٩٠.
- ١٠٦ المصدر نفسه، ص ٤٩٠.
- ١٠٧ المصدر نفسه.
- ١٠٨ المصدر نفسه، ص ٤٩١.
- ١٠٩ المصدر نفسه، ص ٤٩٣.
- ١١٠ عثمانة، "فلسطين في العهدين الأيوبي والمملوكي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٧؛ مصطفى، "فلسطين ما بين العهدين الفاطمي والأيوبي..."، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩٨.
- ١١١ الطراونة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١ - ١٤٦.
- ١١٢ عطا الله، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩، ٩٣.
- ١١٣ يوسف درويش غوانمة، "تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي" (عمان: دار الحياة للنشر والتوزيع، ١٩٨٢)، ص ٩ - ١٠؛ زكار، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩٠ - ٥٩٣.

١١٤ السيد علي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤ - ٢١٥.
١١٥ المصدر نفسه، ص ١٦٦ - ١٦٧.

المراجع

بالعربية

- أبو خلف، مروان. "الأفاريز الرخامية المحفورة والمذهبة في العهد الأموي في قبة الصخرة المشرفة في القدس". في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في العصر الأموي". تحرير محمد عدنان البخيت. عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٩، ص ٤٦٢.
- أبو الرب، هاني. "تاريخ فلسطين في صدر الإسلام". د.م: بيت المقدس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
- أبو صفية، جاسر. "معركة اليرموك: دراسة تأريخية نقدية". في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام". المجلد الثالث. تحرير محمد عدنان البخيت وإحسان عباس. عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٧، ص ١٢٣ - ١٣٥.
- الأسد، ناصر الدين. "وقعة أجنادين: دراسة تحليلية للمصادر والروايات". في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام". المجلد الثاني. تحرير محمد عدنان البخيت وإحسان عباس. عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٧، ص ٢٨٥ - ٣٢١.
- إسماعيل، أحمد علي. "تاريخ السلاجقة في بلاد الشام في القرنين الخامس والسادس". د.م: الشركة المتحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٣.
- البدر، سليمان. "فلسطين في العهد الأموي: الحياة الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية". عمّان: وزارة الثقافة، ٢٠٠٤.
- بيضون، إبراهيم. "الشام والدعوة العباسية". في: "المؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في العصر العباسي". تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد يونس العبادي. عمّان: الجامعة الأردنية - لجنة تاريخ بلاد الشام، ١٩٩٢، ص ٢٣ - ٥٠.
- _____ "مصادر القرنين الأول والثاني للهجرة: مقارنة نقدية". ورقة غير منشورة قُدمت إلى ندوة: "هل هناك اتجاهات جديدة في كتابة التاريخ العربي؟" التي نظّمها المعهد الفرنسي للشرق الأدنى في دمشق في ١٥ و١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ونسّق أعمالها ماهر الشريف.
- الحيارى، مصطفى. "القدس في زمن الفاطميين والفرنجة". عمّان: المعهد الملكي للدراسات الدينية، ١٩٩٤.
- خريسات، محمد عبد القادر. "دور العرب المتنصرة في الفتوحات". في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام". المجلد الثاني. تحرير محمد عدنان البخيت وإحسان عباس. عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٧، ص ١٣٥ - ١٦٤.

- خماش، نجدة. "الأجناد وإدارتها". في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في العصر الأموي". تحرير محمد عدنان البخيت. عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٩، ص ٢٨٥ - ٣٠١.
- "الإدارة ونظام الضرائب في الشام في عصر الراشدين". في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام". المجلد الثاني. تحرير محمد عدنان البخيت وإحسان عباس. عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٧، ص ٤١١ - ٤٥٥.
- "التنظيم الإداري في الشام ١٣٢ - ٣٥٨هـ/ ٧٥٠ - ٩٦٨م". في: "المؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في العصر العباسي". تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد يونس العبادي. عمّان: الجامعة الأردنية - لجنة تاريخ بلاد الشام، ١٩٩٢، ص ١٠٣ - ١٢٩.
- درادكة، صالح موسى. "البريد وطرق المواصلات في بلاد الشام في العصر العباسي". في: "المؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في العصر العباسي". تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد يونس العبادي. عمّان: الجامعة الأردنية - لجنة تاريخ بلاد الشام، ١٩٩٢، ص ١٩١ - ٢١٠.
- "مقدمات في فتح بلاد الشام". في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام". المجلد الثاني. تحرير محمد عدنان البخيت وإحسان عباس. عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٧، ص ١٠٣ - ١٣٤.
- الدوري، عبد العزيز. "تنظيمات عمر بن الخطاب: الضرائب في بلاد الشام". في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام". المجلد الثاني. تحرير محمد عدنان البخيت وإحسان عباس. عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٧، ص ٤٥٧ - ٤٦٧.
- زكار، سهيل. "فلسطين في عهد المماليك من أواسط القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي إلى مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي". في: "الموسوعة الفلسطينية، الدراسات الخاصة". القسم الثاني. المجلد الثاني. بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠، ص ٥٢٧ - ٦٩٣.
- الزواهره، تيسير خليل. "طرق التجارة والحج في بلاد الشام في العصر العباسي". في: "المؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في العصر العباسي". تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد يونس العبادي. عمّان: الجامعة الأردنية - لجنة تاريخ بلاد الشام، ١٩٩٢، ص ١٥٧ - ١٩٠.
- زيادة، نقولا. "تجارة بلاد الشام الخارجية في العصر العباسي (١٣٢ - ٤٥١هـ/ ٧٥٠ - ١٠٥٩م)". في: "المؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في العصر العباسي". تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد يونس العبادي. عمّان: الجامعة الأردنية - لجنة تاريخ بلاد الشام، ١٩٩٢، ص ٢٨٣ - ٣٢٤.
- "التطور الإداري لبلاد الشام بين بيزنطة والعرب". في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في العهد البيزنطي". المجلد الأول. تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد عصفور. عمّان: الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، ١٩٨٦، ص ٩٥ - ١٣٧.
- زيود، محمد أحمد. "النشاط التجاري والصناعي لبلاد الشام في القرنين الثالث والرابع للهجرة". في: "المؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في العصر العباسي". تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد يونس العبادي. عمّان: الجامعة الأردنية - لجنة تاريخ بلاد الشام، ١٩٩٢، ص ٢١١ - ٢٤٨.

- شبارو، عصام محمد. "السلطين المماليك في المشرق العربي: معالم دورهم السياسي والحضاري، ٦٤٨ - ١٢٥٠/٩٢٣ - ١٥١٧". بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٤.
- شلبي، أحمد. "موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية". الجزء الثاني. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط ٧، ١٩٨٤.
- _____ "موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية". الجزء الثالث. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط ٨، ١٩٨٥.
- _____ "موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية". الجزء الرابع. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط ٧، ١٩٨٤.
- _____ "موسوعة التاريخ الإسلامي". الجزء الخامس. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط ٧، ١٩٨٦.
- شهيد، عرفان. "أسرار النصر العربي في فتوح الشام: معركة اليرموك". في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام". المجلد الثالث. عمّان: الجامعة الأردنية. تحرير محمد عدنان البخيت وإحسان عباس. عمّان، ١٩٨٧، ص ١٣٧ - ١٤٧.
- الطراونة، طه ثلجي. "مملكة صفد في عهد المماليك". بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢.
- طقّوش، محمد سهيل. "تاريخ الأيوبيين في مصر وبلاد الشام وإقليم الجزيرة، ٥٦٩ - ١١٧٤/٦٦١ - ١٢٦٣". بيروت: دار النفائس، ١٩٩٩.
- _____ "تاريخ الفاطميين في شمالي أفريقية ومصر وبلاد الشام". بيروت: دار النفائس، ٢٠٠١.
- _____ "تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، ٦٤٨ - ١٢٥٠/٩٢٣ - ١٥١٧". بيروت: دار النفائس، ١٩٩٧.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح. "بعض أضواء جديدة على مدينة القدس في عصر سلاطين المماليك". في: "المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام: فلسطين". المجلد الأول. عمّان: الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، ١٩٨٣، ص ٨٠ - ١٢٧.
- _____ "مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك". بيروت: دار النهضة العربية، د.ت.
- عاقل، نبيه. "بعض من ملامح الأوضاع المالية والتجارية في فلسطين في العصر العباسي". في: "المؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في العصر العباسي". تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد يونس العبادي. عمّان: الجامعة الأردنية - لجنة تاريخ بلاد الشام، ١٩٩٢، ص ٣٢٥ - ٣٤٠.
- _____ "فلسطين من الفتح العربي الإسلامي إلى أواسط القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي". في: "الموسوعة الفلسطينية، الدراسات الخاصة". القسم الثاني. المجلد الثاني. بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠، ص ٢٥٥ - ٣٤٧.
- _____ "موقف سكان بلاد الشام من الفتح". في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام". المجلد الثالث. تحرير محمد عدنان البخيت وإحسان عباس. عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٧، ص ١٧٧ - ١٩٤.

- عباس، إحسان. "تاريخ بلاد الشام في العصر العباسي، ١٣٢-٢٥٥هـ/٧٥٠-٨٧٠م". عمّان: الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، ١٩٩٢.
- "تاريخ بلاد الشام من ما قبل الإسلام حتى بداية العصر الأموي، ٦٠٠ - ٦٦١ م". عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٠.
- "فصول حول الحياة الثقافية والعمرانية في فلسطين". بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣.
- عبد المهدي، عبد الجليل حسن. "العلوم الدينية واللسانية في ظل المسجد الأقصى في العصرين الأيوبي والمملوكي". في: "المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام: فلسطين". المجلد الأول. عمّان: الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، ١٩٨٣، ص ١٤١-٢٠٣.
- "المدارس في بيت المقدس في العصرين الأيوبي والمملوكي: دورها في الحياة الفكرية". الجزء الأول. عمّان: مكتبة الأقصى، ١٩٨١.
- عثمان، خليل. "فلسطين في خمسة قرون: من الفتح الإسلامي حتى الغزو الفرنسي، ٦٣٤-١٠٩٩". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٠.
- "فلسطين في العهدين الأيوبي والمملوكي، ١١٨٧-١٥١٦". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٦.
- "القدس والإسلام: دراسة في قداستها من المنظور الإسلامي". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٣.
- العروسي المطوي، محمد. "الحروب الصليبية في المشرق والمغرب". بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط ٢، ١٩٨٢.
- عطا الله، محمود علي خليل. "نيابة غزة في العهد المملوكي". بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٦.
- علي، علي السيد. "القدس في العصر المملوكي". القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.
- عودة، محمد عبد الله. "الحياة الاجتماعية في القدس زمن المماليك". رسالة دكتوراه في التاريخ. بيروت: جامعة القديس يوسف - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٩.
- غوانمة، يوسف درويش. "تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي". عمّان: دار الحياة للنشر والتوزيع، ١٩٨٢.
- القاضي، وداد. "مدخل إلى دراسة عهود الصلح الإسلامية زمن الفتوح". في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام". المجلد الثاني. تحرير محمد عدنان البخيت وإحسان عباس. عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٧، ص ١٩٣-٢٦٩.
- القضاة، زكريا. "معاهدة فتح بيت المقدس: العهدة العمرية". في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام". المجلد الثاني. تحرير محمد عدنان البخيت وإحسان عباس. عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٧، ص ٢٧١-٢٨٣.
- مصطفى، شاكر. "جنوب بلاد الشام في العصر العباسي، ١٣٢-٣٥٨ هجري/٧٥٠-٩٦٩ ميلادي". تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد يونس مرزوق. عمّان: الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك - لجنة تاريخ بلاد الشام، ١٩٩٢.

- _____ "فلسطين ما بين العهدين الفاطمي والأيوبي من أواسط القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، إلى أواسط القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي". في: "الموسوعة الفلسطينية، الدراسات الخاصة". القسم الثاني. المجلد الثاني. بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠، ص ٣٤٩ - ٥٢٥.
- _____ زريف. "الأسواق في بلاد الشام في العصر العباسي". في: "المؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في العصر العباسي". تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد يونس العبادي. عمّان: الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك - لجنة تاريخ بلاد الشام، ١٩٩٢، ص ٢٤٩ - ٢٦٧.
- _____ هاني صالح. "نيابة صفد خلال العصر المملوكي: دراسة إدارية، اجتماعية، اقتصادية، فكرية، بين عامي ٦٦٤ - ١٢٦٦/٩٢٢ - ١٥١٦". رسالة ماجستير في تاريخ العرب والإسلام. دمشق: جامعة دمشق، كلية الآداب - قسم التاريخ، ٢٠١١.
- _____ ناجي، عبد الجبار. "نظرة في الأحوال الحضريّة لبلاد الشام في العصر العباسي حتى نهاية القرن الرابع للهجرة". في: "المؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في العصر العباسي". تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد يونس العبادي. عمّان: الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك - لجنة تاريخ بلاد الشام، ١٩٩٢، ص ١٣٠ - ١٥٦.
- _____ نسيم، جوزيف. "العلاقات الإسلامية البيزنطية في الشام وتخومه في صدر الإسلام في ضوء صراع القوى بين المسلمين والمسيحيين في العصور الوسطى". في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام". المجلد الثالث. تحرير محمد عدنان البخيت وإحسان عباس. عمّان: الجامعة الأردنية ١٩٨٧، ص ٢٥٥ - ٣٠٩.
- _____ الوكيل، محمد السيد. "الأمويون بين الشرق والغرب: دراسة وصفية وتحليلية للدولة الأموية". القسم الأول: الأمويون في الشرق". دمشق: دار القلم؛ بيروت: الدار الشامية، ١٩٩٥.
- _____ يحيى، لطفي عبد الوهاب. "استقبال بلاد الشام للفتح العربي: الخلفية الثقافية". في: "المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في صدر الإسلام". المجلد الثالث. تحرير محمد عدنان البخيت وإحسان عباس. عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٧، ص ٢٩ - ٤٦.
- _____ "مصدران بيزنطيان عن تاريخ بلاد الشام في العهد العباسي". في: "المؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام: بلاد الشام في العصر العباسي". تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد يونس العبادي. عمّان: الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك - لجنة تاريخ بلاد الشام، ١٩٩٢، ص ١ - ٢٢.